

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

مؤتمر نزع السلاح، أمور قد حالت دون إحراز تقدم بشأن
مسألة نزع السلاح النووي.

رغم سنوات من الجهود الدؤوبة من جانب المجتمع
الدولي، لا تزال الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد للبشرية.
ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر
الشامل للتجارب النووية يمثلان حجر الزاوية في النظام
العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. يجب
علينا أن نضمن العالمية التامة لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية والصكوك الدولية الأخرى
دون أي استثناء.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
لعام ١٩٦٨، التي وقّعت عليها جميع بلدان العالم تقريباً، توفر
ضماناً بأنه بينما تتخلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
عن صنع هذه الأسلحة، سوف تتخلى الدول النووية تدريجياً
عن أسلحتها النووية. ومن المفارقات أن الافتقار إلى الإرادة
السياسية لدى بضعة دول فقط ما زال يلقي بظلاله على
إمكانية إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع
مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال
المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ستجري اللجنة عصر
اليوم مناقشة مواضيعية بشأن الأسلحة النووية مع مشاركين
سينضمون إلينا بعد قليل. ولكن اللجنة ستستمع أولاً إلى
ثلاثة أو أربعة بيانات من وفود طلبت الكلمة، وبعد ذلك،
ما أن يصل المشاركون، سوف نجري مرة أخرى المناقشة
المواضيعية بشأن الأسلحة النووية.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):
تُعقد جلستنا اليوم بشأن مسألة الأسلحة النووية في ظل
نكسات متعددة في السنوات الأخيرة. فالنتيجة المخيبة
للآمال للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية لعام ٢٠٠٥، والفشل في التوصل إلى اتفاق مشترك
في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، واستمرار الجمود في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



من الأشكال، قضية نزع السلاح النووي الإقليمي. كما أننا ندعو إلى انضمام الجميع إلى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية، لأنها لا يزال لها حتى الآن تأثير رادع على الانتشار النووي.

ونتوقع أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح قريباً إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن القضاء الكامل على المواد الانشطارية المستخدمة في إنتاج الأسلحة النووية.

ورغم النتائج المخيبة للآمال في الآونة الأخيرة فإننا نشعر بالارتياح لرؤية بعض البصيص من الأمل. ونحن واثقون بأنه عند توفر الإرادة اللازمة سيتسنى البناء على نتائج الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي عُقدت في فيينا في وقت سابق من هذا العام. ولكن سيتعين علينا إعادة تنشيط جهودنا بجدية لضمان استمرار أهمية المعاهدة وقوتها.

وإزاء هذه الحقائق، يمكن لبנגلاديش بفخر كبير أن تؤكد استقامة مركزنا الذي لا تشوبه شائبة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. لقد قررنا بوعي ودون شروط أن نبقي غير نوويين. وببغلاديش هي أول دولة من دول المرفق ٢ في جنوب آسيا توقّع وتصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن طرف في جميع المعاهدات المتعلقة بترع السلاح تقريبا، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أننا أبرمنا اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية. وتلك هي شهادات فعلية على التزامنا الثابت بمهدي نزع السلاح وعدم الانتشار.

ولن نتردد أبدا في التزامنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعتقد ببغلاديش اعتقادا راسخا بأن الدعائم الثلاثة الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار - نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية - ينبغي أن تلقى اهتماما غير تمييزي. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد أن المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضمن الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول في تطوير وبحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب أن تطبق هذه الضمانات دون تمييز، ولا بد من التمسك بحقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين. ويجب أن تقدم أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ملزمة للدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ضد استخدامهما أو التهديد باستخدامهما، باعتبار ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة.

قريبا ستحل الذكرى السنوية الحادية عشرة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورغم أنها حصلت على امثال شبه عالمي بتوقيع ١٧٦ دولة عليها، ليس لدينا للأسف حتى الآن العدد الكافي من التصديقات لدخولها حيز النفاذ. إننا نحث الدول الإحدى عشرة الباقية في المرفق ٢، والتي من الضروري أن تصدّق على المعاهدة لتدخل حيز النفاذ، على القيام بذلك في أقرب وقت.

وتؤمن ببغلاديش إيمانا قويا بالنهج الإقليمية تجاه نزع السلاح النووي. ويمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذا الهدف تدابير لبناء الثقة من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونحن نرحب بقيام الدول الخمس في وسط آسيا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. إننا نقدر جميع المناطق الأخرى القائمة الخالية من الأسلحة النووية وندعو إلى إنشاء مناطق مماثلة في جنوب آسيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم. ونعتقد أيضا أن الاتجاه الأخير نحو عقد اتفاقات ثنائية بشأن الاستخدام المدني للطاقة النووية ينبغي ألا يعوق، بأي شكل

ومما يؤسف له أننا لاحظنا أيضا بعض الحقائق المثيرة للقلق، مثل إضعاف معاهدة عدم الانتشار الذي قد يكون نتيجة لاتفاق التعاون المبرم بين دولة طرف في المعاهدة وأخرى خارجة عن ذلك النظام. وإذا كنا نود تنشيط هذه المعاهدة، خاصة في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد عام ٢٠١٠، يجب على جميع الدول الأطراف أن تسعى إلى إكسابها الطابع العالمي وتشجيع الاحترام الكامل للمعاهدة والالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية، وخاصة مؤتمري عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. فمن خلال احترام نص وروح المعاهدة وحده سيتم تعزيزها. ويجب علينا، قبل كل شيء، إدراك ضرورة تكثيف جهودنا وإعادة تنشيط الالتزام الأساسي الذي أفضى إلى وضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن المكسيك مقتنعة بأنه لكي نحرز تقدماً يجب قبل كل شيء التغلب على الاختلافات بين من يرون نزع السلاح أولوية ومن يرون عدم الانتشار أولوية. وفي الواقع، هذا هو ما أدى إلى الشلل التام في جدول أعمال نزع السلاح. إن التوازن بين عدم الانتشار ونزع السلاح هش. والمسألة مسألة وجهين لعملة واحدة، ويجب علينا بشكل قاطع أن نقبل بأنهما لا ينفصلان. الذين يودون إعطاء الأولوية لهدف قبل هدف آخر من الأهداف الأساسية للمعاهدة هم يقوضون مصداقيتهم وينتقصون من شرعية جهودهم. يجب علينا أن ننهي هذه المناقشة وأن نتقدم على جميع الجبهات.

إن الدول النووية ملتزمة بالعمل على القضاء التام على الأسلحة النووية ويجب مساءلة المجتمع الدولي لها على ذلك. نحن بحاجة إلى الشفافية وإلى المعلومات التي تأتي في الوقت المناسب والدقيقة والقابلة للتحقق لإجراء التقييم، على أساس منظم، للمخزونات النووية القائمة وبالتالي التحقق من الامتثال للالتزامات المتعهد بها. إن انتهاج سياسة إعلامية

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أنؤكد مجدداً تأييد وفد بلدي لعقد مؤتمر بشأن الأخطار النووية، وكما أئفق عليه في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. يجب على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بعد فترة طويلة من الشلل في عملية نزع السلاح وكثرة استخدام المعايير المزدوجة وتزايد عدم الثقة فيما يتعلق بهذه القضايا.

لقد شهدنا بالطبع في الأشهر الأخيرة بعض المؤشرات المشجعة، وذلك بعد فترة طويلة من الجمود، أو حتى من التراجع لمسائل نزع السلاح. ونتيجة الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ مثال جيد لتلك المؤشرات، كما هو الحال بالنسبة للتقدم الأولي ولكن المبشّر الذي تم إحرازه في مؤتمر نزع السلاح.

علاوة على ذلك، يشجعنا أن نسمع بوتيرة مطردة وحماس متزايد أصواتا ذات تأثير ترتفع وسط الدول النووية مقررّة بضرورة القضاء على تلك الأسلحة ومعارضة المذاهب التي تدعو إلى استعمالها، بل والأسوأ من ذلك تدعو إلى تطويرها. ومن الواضح أن تلك المذاهب الخطرة تشجع الذين يرغبون في حيازة أسلحة نووية، أو يستخدمونها ذريعة، وبالتالي فإنه يجب التخلي عنها فوراً.

علاوة على ذلك، نحن نقدر انتشار النداء الداعي إلى إعادة تشكيل العمل الدولي لترع السلاح. وكما قالت إحدى الدول النووية قبل بضعة أيام فقط:

”يجب أن ندرك أن نزع السلاح في أزمة، وأن أسسه القانونية في خطر. فبعض المعاهدات لا تعمل على النحو الملائم. ومعاهدات أخرى تتراجع، وآليات التفاوض تكاد تكون معطلة“.

هذا اقتباس عن إحدى الدول النووية يتفق معه وفد بلادي.

السيد بيريرا غومس (البرتغال) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد
هذا البيان. وسعياً إلى توفير الوقت، سأوجز بياي الشفوي.
ويجري توزيع نصه الكامل حالياً.

كما قلنا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/62/PV.2)
لا بد من التقدم في مضمار نزع السلاح وعدم انتشاره،
وفقاً للصكوك الدولية المتصلة بذلك، وبالتفاوض حول
صكوك جديدة، كمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.
وينبغي تجنب الفصل القاطع بين الذين يرون أن الأولوية
لنزع السلاح والذين يرونها لعدم الانتشار.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن تفادي الانتشار النووي
والسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لهما أهمية حاسمة للسلم
والأمن العالميين. ومعاهدة عدم الانتشار هي حجر زاوية
النظام، القائم أساساً على دعائم يعزز بعضها بعضاً هي
عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية
استخداماً سلمياً. وتوفر معاهدة عدم الانتشار المعايير
التعددية الأساسية لجميع مساعي الرامية إلى التصدي
للتحديات الأمنية في المجال النووي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي
مواصلة دعمه للمقررات والقرارات المعتمدة في مؤتمر
عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار
والوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض هذه المعاهدة.
وسيأتي نصب عينيه الحالة الراهنة.

ومعاهدة عدم الانتشار أهم اليوم منها في أي وقت
مضى. ويجب أن نحافظ على سلطتها وسلامتها وأن نعززها.
ونكرر تأييدنا لإنشاء نظام فعال وعالمي لعدم الانتشار، يقوم
على أساس هذه المعاهدة والضمانات الدولية. ونقرُّ إقراراً
تاماً بحق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير
وفي بحوث الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي استخدامها،

محدودة وانتقائية سيؤدي إلى استمرار عدم اليقين لدى المجتمع
الدولي، إن لم يؤدي إلى التشكك فيما يتصل بالامتنثال
للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وسوف يسهم إنشاء آليات الشفافية بشكل واضح
في تحقيق تحالف حقيقي ضد انتشار الأسلحة النووية.
وسيسهم، بوجه خاص، في الحد من التوتر الدولي الذي ينشأ
عن ضرورة احترام الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض
السلمية، مع تعزيز الجهود الرامية إلى تجنب إمكانية تحويل
التكنولوجيا النووية إلى الأغراض العسكرية.

ولا يفوتني أن أذكر في هذا السياق أهمية تشجيع
التعاون بين المناطق القائمة الخالية من السلاح النووي
والمضي قدماً في مجال إنشاء مناطق جديدة. ومن المؤسف أنه
لم يتم تقديم الدعم اللازم لتوطيد النظم القائمة أو لإنشاء
نظم جديدة، وتظهر حالة تلاتيلولكو أن تلك النظم قد
أثبتت جدواها مع مرّ الأيام. ويمكن لمكتب شؤون
نزع السلاح، بل ينبغي له، أن يضطلع بدور هام في
هذا الصدد.

فكلما يحدث تغيير، تفتح مجالات تحسين جديدة.
ونود أن نشير، في هذا السياق، إلى أن وصول الأمين العام
الجديد، السيد بان كي - مون، وممثله السامي لشؤون
نزع السلاح، السفير سرجيو دوارتي، يطمئن وفد المكسيك
بأن برنامج نزع السلاح النووي سيؤتي ما يستحقه من
الأولوية. يجب إزالة المأزق الحالي. وتمثّل الشفافية والعمل
الموازي من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار والانتفاع
بالتكنولوجيا اللازمة لإنتاج الطاقة للأغراض السلمية
وانضمام كل بلدان العالم إلى معاهدة عدم الانتشار -
خطوات هامة في سبيل النزع الحقيقي للسلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل
البرتغال، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

بفضل صندوقها للأمن النووي، الذي لا يزال الاتحاد الأوروبي يقدم له الدعم.

ونود أيضا أن نرحب بآخر تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعنون "إطار جديد ممكن لاستخدام الطاقة النووية: خيارات لضمان إمدادات الطاقة النووية". ويرى الاتحاد الأوروبي أنه قد آن الأوان لاتخاذ الخطوات العملية الأولى لاتباع نهج جديد لدورة الوقود النووي. ومن شأن الآلية المتعددة الأطراف والمتوازنة أن تسهم في الحد من دواعي القلق إزاء الانتشار وكذلك إزاء الحق في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بالمقترحات المقدمة إلى الآن، ولا سيما الاقتراحات التي تؤيدها أو التي تقدمها دوله الأعضاء نفسها. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اختلاف الاقتراحات أمر حميد ويمكن أن يأتي بحلول لمختلف مقتضيات أمن الإمدادات، على نحو ما حددته الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

يجب أن نتحد في مسعى مشترك لزيادة فعالية نظام عدم الانتشار. ويركّز الاتحاد الأوروبي تركيزا خاصا على سياسة تعزيز الامتثال لنظام عدم الانتشار التعديدي. إننا ملتزمون بضوابط وطنية ودولية شديدة لمراقبة التصدير المنسقة، لإتمام واجباتنا بمقتضى معاهدة عدم الانتشار.

ونقر بأن أحداث انتشار نووي خطير قد وقعت منذ نهاية مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة. ويؤدي قرارا مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) دورا حاسم الأهمية بطلبهما من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير فعالة للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها أو صنعها في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول، في كل أنحاء العالم. ويطلب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كذلك عمليات رقابة صارمة لإنتاج

بلا تمييز وفقا للأحكام ذات الصلة بذلك في المعاهدة. ولكن يجب أن يستبعد المجتمع الدولي بصورة قاطعة كل إمكانية لاستخدام البرامج النووية المدنية استخداما غير مناسب، لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وينبغي أن تكون حصيلة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار تشجيعا إضافيا لنا جميعا على استثمار نجاح لخصيلة مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي، الذي يجب أن ننجح فيه بصورة حاسمة في تعزيز معاهدة عدم الانتشار بجميع جوانبها.

وواقع أن هناك متسعا اليوم لبعض الأمل، بالنظر إلى النتائج المرضية التي تم التوصل إليها في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي، وهو متسع جعلت وجوده ممكنا روح إيجابية وبنّاءة أظهرت بوضوح الالتزام بنظام معاهدة عدم الانتشار من قبل الأكثرية الساحقة من البلدان الأطراف، رغم الاعتراضات غير المبررة التي أثارها إيران، والتي أدت إلى هدر الوقت. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بنشاط في مناقشات الدورة، بطرح آراء واقتراحات مفصلة بصدد المجالات الثلاثة المستعرضة كلها. ونحن نقف بأن تلك الإسهامات وما سيرفد به الاتحاد الأوروبي الدورة اللاحقة ستؤدي دورها للخروج بنتيجة ناجحة وموضوعية لدورة الاستعراض الراهنة. ويشارك الاتحاد الأوروبي فيها على أساس موقفه المعتمد قبل مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي، الذي نتمسك به.

ومع احتفالنا بنصف القرن الأول للاتحاد الأوروبي، يؤكد الاتحاد تأييده الكامل لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في سعيها إلى أهداف التعاون النووي السلمي والسلامة النووية. وإلى ذلك، نقر بدورها العالمي، الذي لا غنى عنه لمنع انتشار الأسلحة النووية ولمواجهة أخطار الإرهاب النووي الجديدة في جميع أنحاء العالم، وخاصة

إننا نحث إيران على أن تتعاون تعاوناً تاماً في تنفيذ خطة العمل بطريقة مكتملة وسريعة وبروح بناءة لمساعدة الوكالة في جهودها، بتوفير كل سبل الوصول المطلوبة في اتفاق ضمانات الوكالة وتنفيذ البروتوكول الإضافي. ونحث إيران أيضاً على فتح باب المفاوضات بالامتنال للطلبات على نحو ما وردت في القرارات ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

ويؤيد الاتحاد الأوروبي البيان الذي أصدره بشأن إيران في ٢٨ أيلول/سبتمبر، بنيويورك، وزراء خارجية الصين، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، بدعم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، الذي يرحب، في جملة أمور، بالاتفاق بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية على حل جميع القضايا المتعلقة بماضي أنشطة إيران النووية. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن الوزراء اتفقوا، بالنظر إلى أن إيران لم تف بالشروط الواردة في قرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٧)، بما في ذلك تعليق أنشطة التخصيب والتجهيز، على استكمال نص لقرار ثالث يتعلّق بالجزءات، بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، بنية طرحه للتصويت في مجلس الأمن، ما لم يثبت التقريران اللذان سيقدمهما السيدان سولانا والبرادعي، في تشرين الثاني/نوفمبر، تحقيق نتيجة إيجابية في جهودهما.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالسعي إلى حل تفاوضي يعالج شواغل المجتمع الدولي، ويسمح لإيران بتطوير صناعة نووية معلّبة للأغراض السلمية. وسيسهم إيجاد حل للمسألة النووية الإيرانية في الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار، وتحقيق الهدف المتمثل في جعل الشرق الأوسط خالياً من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وسائل إيصالها.

واستخدام وتخزين أو نقل هذه المواد. ونثني على عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ وجهودها لرفع الوعي والقدرة والمساعدات المباشرة للمناطق، التي هي في أمس الحاجة إلى تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً.

إننا نحث جميع الدول على تنفيذ ذلك القرار. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة تقديم المساعدة، وخاصة في مجال إنشاء البنية القانونية والإدارية، مقدّمين خبرتنا في التنفيذ وفي تدريب السلطات الوطنية ذات الصلة.

ويعكس الإجماع على اتخاذ قرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) دواعي قلق المجتمع الدولي الشديد من برنامج إيران النووي. ونأسف لعدم امتثال إيران المستمر لقرارات مجلس الأمن ومجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم تعاون إيران فيما سبق مع الوكالة وإزاء تحديها المجتمع الدولي بمواصلة الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم. فهذه الخطوة تتناقض بصورة مباشرة بالطلبات المتكررة من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي جعلتها قرارات مجلس الأمن إلزامية. ونقدّر ما تبذله أمانة الوكالة من جهود متواصلة لحل المسائل القائمة منذ مدة طويلة، فيما يتصل ببرنامج إيران النووي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية على حلّ جميع المسائل المتعلقة بأنشطة إيران النووية في الماضي. ويلاحظ الاتحاد أن تنفيذ إيران الكامل، وفي الوقت المناسب لخطة عمل الوكالة سيكون خطوة هامة إلى الأمام. وتقتضي الثقة بأن برنامج إيران النووي ذو طابع سلمي لا غير أن تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تقديم تأكيدات فيما يتعلق بالمواد النووية والأنشطة غير المعلن عنها، بتنفيذ البروتوكول الإضافي وتدابير الشفافية المطلوبة.

وتجريب الأسلحة النووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتنفيذ التزاماتها الواردة في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تفكك، بصورة كاملة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وبرامجها الخاصة بالقذائف التسيارية، وأن تحترم الالتزامات المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصدق عليها، وتمتنع عن إجراء أي تجارب أخرى لأجهزة نووية، وأن تعلن مجددا عن وقف اختياري لاختبار القذائف الطويلة المدى. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بهدف تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد السعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد رحب بتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية ووسائل إيصالها، منذ نهاية الحرب الباردة، لا سيما من قبل دولتين عضوين في الاتحاد الأوروبي. ونحن نشدد على الحاجة إلى تخفيض عام في الأسلحة النووية المكدسة على الصعيد العالمي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، لا سيما من قبل البلدان التي تملك أكبر الترسانات. وفي ذلك السياق، نسلم بتطبيق مبدأ عدم القابلية للرجوع للاسترشاد به في اتخاذ جميع التدابير في ميدان نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، كإسهام في صون السلام والأمن والاستقرار وتعزيزهما على الصعيد الدولي، مع مراعاة هذه الشروط. ونحن نواصل بذل الجهود لضمان الشفافية باعتبارها تدبيرا طوعيا من تدابير بناء الثقة لدعم إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح. ويطلب الاتحاد الأوروبي أيضا إلى جميع الدول

ونحث إيران على قبول الاقتراح السخي والبعيد الأثر الذي قدّم لها في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٦، والذي يعيد تأكيد حقوق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ويعطيها كل شيء تحتاجه لتطوير صناعة مدنية حديثة لتوليد الطاقة النووية، ويعود عليها بمنافع سياسية واقتصادية بعيدة الأثر.

وسيكفل الاتحاد الأوروبي التنفيذ الفعال للتدابير الواردة في قرارات مجلس الأمن. وندعو جميع البلدان إلى تنفيذ التدابير بكاملها ودون تأخير. ويتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا موحدًا في إصراره على منع إيران من اكتساب قدرات عسكرية نووية، وضمان حل جميع جوانب برنامجها النووي، من حيث الانتشار.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بما ورد من أخبار عن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإغلاق المفاعل النووي في يونغبيون وسماعها بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الجولة الأخيرة للمحادثات السادسة، ونتطلع إلى تنفيذه المبكر. وهذه تحركات إيجابية من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهي تشكل خطوات هامة صوب تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه المشاركون في المحادثات السادسة التي عُقدت في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يعزز مؤتمر القمة بين الكوريتين، المعقود من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أجواء الثقة المتزايدة في شبه الجزيرة الكورية، مما سيسهم أيضا في الجهود المبذولة، في إطار المحادثات السادسة، من أجل تجريد شبه الجزيرة الكورية كليًا من الأسلحة النووية.

غير أن الاتحاد الأوروبي يظل منشغلا بإزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية، وإزاء الإعلان الذاتي عن امتلاك

بعد فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يؤكد ضرورة التبكير ببدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة للتفاوض، دون شروط، في مؤتمر نزع السلاح، بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، كوسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد آن الأوان لاغتنام هذه الأولوية من أجل البدء بالمفاوضات. ونعرب عن ارتياحنا للمناقشات الموضوعية التي جرت في مؤتمر نزع السلاح بشأن تلك المسألة خلال دورة السنة الماضية، ولما أحرز من تقدم هذا العام من خلال تعيين منسق معني بالبند ٢ من جدول الأعمال، والمداولات البناءة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي تمت خلال الجزء الأول من دورة هذه السنة.

وريثما تدخل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى إعلان ودعم وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو أي أجهزة نووية متفجرة أخرى. ونرحب بما قامت به تلك الدول الأربع الحائزة للأسلحة النووية التي أمرت بهذا الوقف.

ويقر الاتحاد الأوروبي بأن الضمانات الأمنية القائمة الملزمة قانوناً ما زالت تغطي بقيمة عالية، على نحو ما تنص عليه البروتوكولات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والإعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية، وحسبما لاحظ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٩٨٤ (١٩٩٥)، وأعيد تأكيده في المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في المعاهدة بشأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد

المعنية اتخاذ التدابير العملية المناسبة للحد من خطر اندلاع الحرب النووية عن غير قصد.

والمعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي خفضت ترسانات الولايات المتحدة وروسيا من الأسلحة النووية إلى ٦ ٠٠٠ رأس حربي يمكن إحصاؤها، من المقرر أن ينتهي أجلها في ٢٠٠٩. ونشير إلى أن المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، أو معاهدة موسكو، التي تقيّد ما يحوزه كل جانب بما لا يتجاوز ١ ٧٠٠ إلى ٢ ٢٠٠ من الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة، سوف ينقضي أجلها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وإذا يرحب الاتحاد الأوروبي بالتخفيضات التي أحدثتها معاهدة الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة موسكو في الأسلحة النووية المنشورة، يشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في الحد الهيكلي من هذه الترسانات النووية من خلال عمليات المتابعة المناسبة. وفي ذلك الصدد، تشجّع الاتحاد الأوروبي كثيراً بإعلان الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، في تموز/يوليه عن أهما بصدد مناقشة وضع ترتيب لما بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أساسية لترع السلاح مثلما هي أساسية لعدم الانتشار. وقد ذكرتنا الذكرى السنوية العاشرة، العام الماضي لاعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جميعاً، بضرورة مضاعفة جهودنا لإكمال التصديقات الباقية، اللازمة لنفاذ المعاهدة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الحظر الملزم قانوناً للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وغيرها من تفجيرات الأسلحة النووية، فضلاً عن وضع نظام موثوق للتحقق، أمران ضروريان للغاية. والقيام بتجارب نووية

وفود بلداننا لجهودكم الرامية إلى إنجاز أعمال هذه اللجنة. بصورة مثمرة وفعالة.

يجب التسليم بأنه، لسوء الطالع، على مدى الـ ٦١ عاما الماضية - وهي فترة ظلت الأمم المتحدة تنظر خلالها بحمة في المسائل المتعلقة بالطاقة النووية وتضطلع بجهود عديدة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية - لم يتضاءل قلق البشرية. وعلى مدى جميع تلك السنين استمر سباق امتلاك الأسلحة النووية. وحسب بعض الإحصاءات لغاية اليوم، هناك ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ من هذا النوع من الأسلحة على الأرض.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يسبب قلقاً متزايداً لا ينقص في عالم اليوم حيث يحاول الإرهابيون الوصول إلى تلك الأسلحة. وأدى عدم توافق في الآراء واسع النطاق بشأن إصلاح نظام الأمن الجماعي إلى أزمة الافتقار إلى قيادة دولية في هذا المجال. لقد ضعفت الوسائل المتاحة للمجتمع الدولي لوضع حد لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن مقتنعون أنه لا يمكن تحقيق سيطرة نووية فعالة إلا عن طريق نظام تُنفذ فيه الاتفاقات والمعاهدات والمبادرات الدبلوماسية الرئيسية تنفيذا رئيسياً.

وإذا ما نحينا الاعتبارات الأخلاقية والاقتصادية وغيرها من الاعتبارات الأخرى، يتعين علينا تعزيز العقوبات القانونية في وجه الانتشار. ولذلك، ترى بلداننا أنه من الضروري، أولاً وقبل كل شيء، تكييف نظام الاتفاقات المتعددة الأطراف برمتها مع الحقائق الجديدة، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب التسليم بأن المعاهدة أصبحت غير متكافئة فهي تنص على جزاءات على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لوحدها. ومع ذلك، فإذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية تدعو إلى حظر على تطوير الأسلحة النووية، فعليها أن تضرب نفسها المثل

باستعمالها. ومن شأن الضمانات الإيجابية والسلبية أن تؤدي دوراً هاماً في نظام معاهدة عدم الانتشار، بل يمكن أن تشكل حافزاً على الامتناع عن الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ونحن ملتزمون بالتشجيع على الاستمرار في النظر في الضمانات الأمنية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لإيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً، ومنشأة على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المناطق المعنية بحرية، على نحو ما تنص عليه المبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩. ويحدونا الأمل في أن يتسنى حل المسائل المتعلقة المتصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية من خلال إجراء مشاورات شاملة، وفقاً للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وبموافقة جميع الأطراف المعنية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتنفيذ التام للقرارات المتعلقة بالشرق الأوسط التي اتخذها مجلس الأمن ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي وتمديداتها لعام ١٩٩٥. ويهيب الاتحاد الأوروبي بدول المنطقة أن تقوم بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ويمكن التحقق منها على نحو فعال.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):

يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا: وهي جمهورية كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، وجمهورية طاجيكستان، وتركمانستان، وجمهورية أوزبكستان.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشارك في التهاني التي وجهت إليكم، سيدي، بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أنؤكد لكم ولأعضاء المكتب الدعم الكامل من

وبيّنت الأحداث التي وقعت مؤخرا في مجال عدم الانتشار النووي أن فكرة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا كانت ولا تزال هامة وتوقيتها مناسب. وهي إسهام إيجابي من جانب دول المنطقة في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي العملية الشاملة لنزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك في وضع آلية للأمن الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، من الواضح أن توقيع هذه المعاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا يمثل نوعا من التقدم في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف التي يجريها المجتمع العالمي بشأن مسائل تتعلق بعدم الانتشار، والتي دخلت قبل ذلك في حالة جمود.

يسعدني أن أعلن أن برلاني قيرغيزستان وأوزبكستان قد صدّقا بالفعل على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويجري بنجاح استكمال التصديق على المعاهدة في كازاخستان، وطاجيكستان وتركمانستان.

وفي هذا السياق، تدعو دول وسط آسيا مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد التزامها للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بالضمانات الأمنية السلبية.

ليس لدينا أدنى شك في أن جميع الظروف مهيأة لنجاح أعمال اللجنة. وتعرب وفود كازاخستان، وقيرغيزستان وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان عن استعدادها للتعاون معكم، سيدي، ومع أعضاء المكتب وجميع الوفود الأخرى بغية إنجاز ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نعلّق الآن المناقشة الموضوعية بشأن الأسلحة النووية ونبدأ حلقة النقاش. وأدعو المحاورين إلى العودة إلى المنصة.

عن طريق التخفيف من مخزوناتهما من الأسلحة النووية والتخلي عنها.

وتدعو بلدان منطقتنا إلى إزالة الأسلحة النووية. وتؤمن دول وسط آسيا أن كل ما يُبذل اليوم من جهد لإبراز تهديد الأسلحة النووية، بما في ذلك المبادرات والتدابير الرامية إلى درء ذلك التهديد يستحق أقصى درجات الاهتمام والدعم من المجتمع العالمي.

وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها والتكنولوجيات المتعلقة بها. وندعو إلى زيادة تعزيز عملية نزع السلاح ونظام عدم الانتشار النووي، إلى جانب التعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وتنشيط عملية المفاوضات بشأن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية.

في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وقّعت في مدينة سيميپالاتينسك في كازاخستان المعاهدة بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويُعد هذا الصك فريد من نوعه من جوانب شتى، حيث توجد الآن على خريطة النصف الشمالي من الكرة الأرضية، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، منطقة واسعة خالية من الأسلحة النووية. وهذه المبادرة المشتركة لبلدان وسط آسيا أعلنها قبل ١٤ عاما هنا في الأمم المتحدة في الجلسة الثامنة والأربعين للجمعية العامة رئيس أوزبكستان. وتماشى هذه المبادرة مع رغبات معظم بلدان العالم. وقد أثني عليها المجتمع العالمي وحظيت بتأييد واسع في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبيّن توقيع المعاهدة أنه، بناء على الخبرة الدولية السابقة والصكوك القانونية، بوسع الدول مجتمعة أن تكفل الأمن والسلام والاستقرار في منطقة ما، وأن تهيئ الظروف اللازمة لتنمية شعوبها ورخائها.

الدول الحائزة حاليا للأسلحة النووية أو الدول الناشئة لها أو الإرهابين.

منذ زمن وهدف نزع السلاح النووي يستعصي على المجتمع الدولي، ولم تتحقق التطلعات إلى إحراز تقدم نحو بلوغ هذا الهدف. وفي سياق تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على سبيل المثال، يوجد تصور مشترك وواسع النطاق بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تحاول التملص من تنفيذ التزاماتها القانونية والالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة. ويرى العديد من أنصار المعاهدة أنه حدث تآكل عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرين الاستعراضيين للمعاهدة عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

ورغم انتهاء الحرب الباردة، شهد العقد الماضي انتكاسات أكثر من النجاحات. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على سبيل المثال، لم يتمكن مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة من الاتفاق على توصية واحدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، حيث كان لي شرف رئاسة اللجنة الرئيسية الأولى، حدث تنكر لهدف نزع السلاح النووي وأصبح موضع جدل وأفقد أهميته. والأسوأ من ذلك أن إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية أعلنت بوضوح أن نزع السلاح النووي لم يعد له وجود.

وأود الآن أن أتكلم مرة أخرى عن نزع السلاح النووي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فبعد ٣٠ عاما من دخول المعاهدة حيز النفاذ، وبعد مرور ١٥ عاما على انتهاء الحرب الباردة، تتشاطر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بصفة عامة الرأي القائل بأن الدول الحائزة لهذه الأسلحة تتجاهل التزاماتها وتعهداتها وأنها، على العكس، توسع ترساناتها دون قيد أو أنها إضافة إلى ذلك تطور أنواعا جديدة من الأسلحة النووية.

يسعدني أن أرحب بالمحاورين البارزين سعادة السيد سودجانان بارنوهادينغرات، سفير جمهورية إندونيسيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد جيفري إيرهارت من وزارة الخارجية الأمريكية، والسيدة باتريشيا لويس، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. أرحب بجميع المحاورين؛ وبدون تأخير أعطي الكلمة للسيد سودجانان بارنوهادينغرات، سفير جمهورية إندونيسيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بارنوهادينغرات (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

أود في البداية أن أعرب عن امتناني للسفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي للأمن العام لشؤون نزع السلاح، لدعوتي إلى المشاركة في هذه المناقشة المواضيعية. ويسعدني كثيرا أن أعود إلى هنا مرة أخرى بعد كل هذه السنوات العديدة. لقد كنت أجلس في هذه القاعة في الماضي، إلى جانب زملائنا، وكنت في بعض المناسبات أجلس على نفس هذه الطاولة. ويسرني جدا وجودي في هذا المنتدى مرة أخرى.

أود أن أبدأ بالقول بأننا ندخل الآن مرحلة جديدة تماما في المعضلة النووية، وهي تتطلب أساليب جديدة تماما للتفكير في الأسلحة النووية والأمن. لقد حان الوقت لنا جميعا كي نفيق على الواقع الراهن، وهو أن انتشار الأسلحة النووية لا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل إن استمرار وجود تلك الأسلحة يشكل أيضا تهديدا مماثلا. فما دامت هناك أسلحة نووية فإنني أرى خطرا ماثلا من أن تستخدم هذه الأسلحة يوما ما، سواء عمدا أو عرضا. إن هذه القضية تستحق اهتمام كل العالم نظرا لوجود ما يقدر بـ ٢٧ ٠٠٠ رأس نووي في حوزة عدد من الدول. ومسألة كيفية الحد من خطورة وأعداد الأسلحة النووية الموجودة يجب معالجتها بحماس لا يقل عن الحماس لمسألة خطورة وجود أسلحة إضافية، سواء كانت في أيدي

لإزالة الخطر النووي. فما دامت الأسلحة النووية باقية سيطل التهديد الذي تشكّله تلك الأسلحة باقيا.

لقد أكدت بعض الدول أن معظم مشاكل المادة السادسة تكمن اليوم في التهديد الناشئ عن الترسانات النووية في بعض دول المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية الحالية أو السابقة. والأسوأ من ذلك أن البعض قد صرّحوا بتصريحات واضحة مفادها أن الجهد الرامي إلى تحقيق القضاء على الأسلحة النووية هو مجرد حلم طوباوي. ولكن من الواضح للكثيرين، إن لم يكن للجميع، أن نزع السلاح النووي أمر ممكن وقابل للتحقيق. وإذا كان نزع السلاح النووي يعتبر مجرد حلم طوباوي، فإن المادة السادسة - التي صيغت بعناية وتم التفاوض عليها في الماضي باستفاضة - لا معنى لها على الإطلاق.

وترى أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال ملتزمة بالوفاء بالواجبات والتعهدات التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وإذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية ترى أن هذه التعهدات ليست سوى التزامات تاريخية، أحشى من أن الالتزامات الأخرى المعلنة - على سبيل المثال، المقرر ٣ الصادر عن المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى - قد تصبح أيضا بالية. ولقد حظيت أيضا بشرف المشاركة في تلك العملية عام ١٩٩٥، وكنت في ذلك الحين أعتقد أن تنفيذ المقرر ٣، وفقا لقرار المؤتمر الاستعراضي، سيكون تنفيذا قويا. ولكن، بعد مرور ١٠ سنوات على المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، لاحظت أن شيئا آخر كان يحدث.

ولذلك لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، رغم بعض

وهذا ما أمكنني استشعاره في المؤتمر الاستعراضي الأخير، الذي كان لي فيه مرة أخرى شرف رئاسة إحدى اللجان.

تقضي معاهدة عدم الانتشار على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الامتناع عن حيازتها. وقد تم بالفعل احتواء انتشار الأسلحة النووية، حيث أن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تقريبا قد وفّت بالتزاماتها من خلال التخلي عن الخيار النووي. وبالتالي، إن الامتثال لطرفي الصفقة المركزية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهما عدم الانتشار ونزع السلاح النووي - أمر حيوي لبقاء المعاهدة نفسها. وسيكون من الظلم وغير المنطقي أن يُطلب من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تمتثل لالتزاماتها بينما تخفّ الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها. وهذا ليس شعوري أنا وحدي، بل تشاركني فيه العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على نحو لمست، مرة أخرى، في آخر مؤتمر استعراضي للمعاهدة.

وتماما مثلما أن أهداف عدم الانتشار النووي تدعمها تدابير صارمة للإنفاذ والتحقق، ينبغي بالمثل دعم التزامات المعاهدة بنزع السلاح. والفشل في التعامل مع هذه القضية بإنشاء آليات خارج نطاق المعاهدة ينطوي على مخاطرة بأن يصبح نظام المعاهدة باليا وأن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى انهياره.

ومنذ آخر دورة استعراضية للمعاهدة زاد تركيز المناقشات على دعائم عدم الانتشار في المعاهدة، من ليبيا إلى العراق، ومن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إيران، ومن عبد القدير خان إلى قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار إلى المبادرة العالمية للحد من التهديد. هذه قضايا تتعلق معظمها بشواغل عدم الانتشار، ولكن لا تكفي أي خطوة من هذه الخطوات

الأطراف. ولقد أحبط استكمالها فرض شروط مسبقة غير منطقية تتعلق بالتحقق.

سادسا، لا تتضمن معاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢ التزاما بتدمير أو تعطيل الأسلحة التي لم تعد منصوبة عمليا. ولسوء الحظ، إن التخفيضات التي أُجريت للأسلحة المنصوبة وحالة التشغيل لا يمكن أن تكون بديلا عن إجراء تخفيضات للأسلحة النووية لا رجعة فيها والإزالة التامة لها.

وكما لمست في آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ما فتئت الدول الحائزة للأسلحة النووية تبعث بإشارات مختلطة في السنوات الأخيرة بشأن التزاماتها بنزع السلاح النووي. وخلافا لما حدث في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، يبدو أنه لم يكن هناك تنسيق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ورأينا أيضا أنها لم تكن قادرة على إصدار بيان مشترك.

إننا نعلم جميعا أن دياحة معاهدة عدم الانتشار تحدد بوضوح شرطين لتحقيق نزع السلاح النووي: تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز ثقة الدول الأطراف. وفي الواقع، خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، كان هذان الشرطان اللذان حددتهما دياحة المعاهدة متوفرين.

وعقب نهاية الحرب الباردة، عندما لم تعد هناك منافسة إيديولوجية ولم يعد الردع النووي ذا أهمية، كنا متفائلين جدا لأن التوتر الدولي كان قد خف، لا سيما بين الكتلتين المتنافستين. وكان هناك مناخ مشجع على وجود الثقة والاطمئنان بين الدول الحائزة للأسلحة النووية - وهو مناخ تمكنت فيه من إصدار بيان مشترك، واتفقت أخيرا في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على الخطوات العملية

الـ ١٣.

ولكن ما الذي شهدناه منذ عام ٢٠٠٠؟ إذا كانت قراءتي لمختلف المصادر صحيح، فإن بعض الدول الحائزة

التقارير عن إجراء تخفيضات ثنائية وأحادية الطرف. كما أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار نشر الآلاف من هذه الأسلحة. ونحن نرى بصفة عامة أن التقدم نحو نزع السلاح النووي قد تباطأ وينأى عن أهدافه النهائية. وفيما يلي بعض الحقائق التي جمعتها لتأكيد هذا الرأي.

أولا، يجري الاحتفاظ بالآلاف من الأسلحة النووية، والكثير منها في حالة تأهب، إلى جانب ما يصاحب ذلك من خطر الاستخدام العفوي أو غير المأذون به، الذي لا يمكن إنكار أنه يمثل احتمالا مروعاً.

ثانيا، إن الإعلان من جانب واحد عن مصالح للأمن القومي تقوم على إعادة الصفة الشرعية للأسلحة النووية في الاستراتيجيات أو المذاهب الأمنية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية سيؤدي إلى سباق تسلح نووي آخر وإلى تشجيع الردع النووي.

ثالثا، كانت هناك محاولات للفصل بين عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، اللذين اعتبر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ في وثيقته الختامية أن كلا منهما يعزز الآخر، مع التركيز المطلق على الأول - عدم الانتشار - مما يزيد من تفاقم التمييز وازدواجية المعايير التي لا يمكن استمرارها.

رابعا، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فُتح باب التوقيع والتصديق عليها عام ١٩٩٦، لم تدخل حيز النفاذ بعد. وكلما تأخر ذلك ازداد احتمال استئناف التجارب، الذي سيكون انتكاسة كبيرة لجهود كبح التحسين النوعي للأسلحة واستحداث أنواع جديدة منها.

خامسا، لم تُستأنف بعد المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، رغم أنها تشكّل الخطوة الحيوية التالية في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد

لمعاهدة عدم الانتشار، ولكن ينبغي ألا تتراجع عن التزاماتنا السابقة. يجب على الأقل أن نعيد تأكيد التزامنا المشترك بأهداف نزع السلاح النووي، وأن ننظر في كيفية تحقيقها والاتفاق على العودة إلى إحراز تقدم بشأن اتخاذ المزيد من التدابير المحددة لوقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووي. ومن أجل ذلك المسار المثالي فإن المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ يتيح فرصة جيدة.

إذن ما الذي ينبغي عمله الآن؟ يجب ألا تستخدم الدول أو أي أحد الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً، بمن في ذلك الإرهابيون. ولتحقيق ذلك يجب حظرها. إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتخلص من هذه الأسلحة قبل أن يُغرى أحد ما في مكان ما باستخدامها يمكن استكمالها بالجهود الرامية إلى تحريمها.

وفي رأينا أن نزع السلاح النووي أمر ممكن وقابل للتحقيق من خلال تدابير متأنية ومعقولة وعملية. ولكن إذا أردنا نزع السلاح فإن هناك حاجة إلى دور قيادي وعمل مكثف ومنسق من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن خلال تضافر الجهود يمكن للمجتمع الدولي أن يحول الجهود المبذولة لتحقيق هدف التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية إلى مسعى مشترك.

في عام ١٩٩٦ وافقت محكمة العدل الدولية بالإجماع، في فتواها التاريخية، على أن هناك التزاماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإتمام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وقد حان الوقت لتجاوز المأزق الحالي وإعادة إحياء المناقشات والمفاوضات بشأن أنواع التدابير أو الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها. ونحن بدورنا، ومعنا دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية، قدمنا عدداً من المقترحات لتحقيق نزع السلاح النووي.

ل للأسلحة النووية، بدلا من أن تزيل ترساناتها النووية، تقوم بتحديث وتعزيز وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ومجرد مثال واحد لذلك هو تطوير الولايات المتحدة الجاري لبرنامج الرؤوس الحربية البديلة المعول عليها من خلال برنامج المجمع ٢٠٣٠. وأود أن أشدد على أن هذا أمر مفهوم من منظور بلد واحد فقط، ولكني أتساءل إذا كان ذلك يتفق مع الروح الحقيقية لمصلحة المجتمع الدولي في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

صحيح أنه تم سحب وتفكيك الآلاف من الأسلحة النووية في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وذلك من خلال الاتفاقات الثنائية الاستراتيجية مثل معاهدي ستارت الأولى وستارت الثانية. ولكن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت الأولى)، إن لم أكن مخطئاً، ستنتهي عام ٢٠٠٩، ولم يتم التصديق بعد على معاهدة ستارت الثانية. والتخفيضات التي تمت في إطار معاهدة موسكو ليست تخفيضات لا رجعة فيها وليست قابلة للتحقق وليست شفافة. وربما قد حان الوقت لمطالبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من اتفاقات الحد من الأسلحة النووية مثل معاهدة موسكو.

لذلك نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية - وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الروسي - على القيام بدور القيادة والالتزام بإجراء المزيد من المفاوضات بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية، كما فعلت هاتان الدولتان أثناء المفاوضات لإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الستينات. ويمكن لهذه المفاوضات أن تؤدي إلى استبدال معاهدة ستارت الأولى واتباع نهج تدريجي تجاه الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوروبا.

وقد لا نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع خطة عمل ل نزع السلاح النووي في المؤتمر الاستعراضي المقبل

ببرنامج عمله. ولم تحرز الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح تقدماً ملموساً بشأن بندي جدول أعمالها. وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ أخفقت الدول الأطراف لأن القضايا المتعلقة بجدول الأعمال وبرنامج العمل استغرقت أغلب الوقت المخصص للدورة الموضوعية.

وفي رأيي، ينبغي أن تصبح تعددية الأطراف أساساً للحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ومع إصابة الجمود لكل هذا القدر من أعمال آلتنا لنزع السلاح ووصولها إلى حد الشلل فإن عدداً متزايداً من الدول - لا سيما أعضاء حركة عدم الانحياز - يعيد النظر في فكرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح أو عقد مؤتمر قمة عالمي لنزع السلاح، كما أوصت لجنة أسلحة الدمار الشامل.

إن الوثيقة الوحيدة التي تحظى بتوافق الآراء لدينا هي الوثيقة الختامية التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الأولى في عام ١٩٧٨ والتي تنص بوضوح، ضمن أمور أخرى، على أن نزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل الأخرى يظلان الأولوية القصوى والمهمة الرئيسية لعصرنا. وإذا كنا نرى جميعاً أن تلك الوثيقة أصبحت بالية، فقد نقوم بمزيد من الجهود، بما في ذلك إجراء جولة إضافية من المفاوضات. وبعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح لا نستطيع تناول مجمل جدول أعمال نزع السلاح فحسب، ولكن أيضاً التعامل بشكل شامل مع مسألة الإصلاح الحقيقي لآلية نزع السلاح، وبالتالي تجنب اتباع نهج تجزئي.

في الختام، أود أن أبدي الملاحظات التالية. إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً للبشرية جمعاء، وسيؤدي استخدامها إلى عواقب وخيمة على البشرية. ولقد سمعت العديد من هذه الملاحظات في

وفي العديد من محافل نزع السلاح كررت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتعهد الصريح الذي قطعه على أنفسها الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، وبما يؤدي إلى نزع السلاح النووي. وينبغي الوفاء بهذا التعهد دون تأخير، وذلك من خلال عملية تفاوض مكثفة والتنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر الاستعراضي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن منتدى المادة السادسة، الذي شارك فيه نحو ٣٠ بلداً وقامت برعايته مبادرة القوى المتوسطة، قد حدد القضايا ذات الأولوية لتحقيق نزع السلاح النووي، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإجراء مفاوضات فورية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وإلغاء حالة التأهب في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ وتعزيز نظم ضمان التحقق من إجراء تخفيضات لا رجعة فيها بموجب معاهدة موسكو؛ وتقوية وتوسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ وإعلان سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية؛ وإبرام اتفاقية للأسلحة النووية.

إن وراء الأزمة المتعلقة بنزع السلاح النووي الشلل القائم في الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي أنشئت عن وعي قبل ما يقرب من ثلاثة عقود. وانعكس ذلك الشلل في مؤتمر نزع السلاح وروح الانقسام القائمة في اللجنة الأولى والانتقادات الموجهة إلى هيئة نزع السلاح.

لقد تركّز النقاش في ميدان نزع السلاح طوال السنوات القليلة الماضية على الإجراءات بدلاً من الجوهر، والكثير مما تُسمى قرارات تعبر ببساطة عن القاسم المشترك الأدنى لآراء متباينة على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، ظل مؤتمر نزع السلاح في جمود لمدة ١٠ أعوام فيما يتعلق

الضوء على سياسات الولايات المتحدة وربما تبدد أيضا بعض الأساطير المستمرة التي تحيط بتلك السياسات. ويسرُّ الولايات المتحدة أن تشارك في هذه اللقاءات، ونشكر منظمي هذا اللقاء لتهيئة هذا المنتدى الهام.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، قام كل من السيد توماس داغوس، مدير الإدارة الوطنية للأمن الوطني في المجال النووي، والسيد ويل توبي، نائب مدير تلك الإدارة، والسيد أندي سيميل، نائب مساعد الوزير لشؤون منع الانتشار النووي بالإدارة بوزارة الخارجية، بتقديم إحاطة إعلامية ضافية بشأن سجل إنجازات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. لقد أسعدنا أن يمثلنا في ذلك اللقاء وفد بهذا المستوى الرفيع إذ أن أولئك الأشخاص يمثلون بحق الخبرة الأمريكية في مجال السلاح النووي.

إن الإدارة الوطنية للأمن الوطني في المجال النووي هي، في إطار حكومة الولايات المتحدة، الوكالة المكلفة بتصميم الأسلحة النووية وتصنيعها وصيانتها، وتفكيكها. وهي المسؤولة عن إدارة البنى التحتية لصناعة الأسلحة النووية والإشراف على المعامل الوطنية في الولايات المتحدة مثل مرفق ألاموس الشهير الذي قام بتصميم أول قنبلة نووية. واليوم تقوم الإدارة المذكورة بالإشراف على عملية تفكيك عدد كبير من الأسلحة النووية التي يتم سحبها من الخدمة، كما تشرف على تحويل المواد المستخلصة من الأسلحة الذرية السابقة إلى استعمالات بديلة، وتدير برامج تعاونية لتأمين الأسلحة الذرية السابقة التي بحوزة خصمنا السابق في الحرب الباردة السابقة والتصرف فيها. لقد كان لقاء يوم الاثنين أحدث مثال للجهود التي تبذلها حاليا الولايات المتحدة لتهيئة حوار دبلوماسي بشأن نزع السلاح.

مناسبات كثيرة ومن عدد كبير من البلدان والدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات مناسبة نحو تحقيق الهدف الذي يحظى بالأولوية والمتمثل في القضاء التام على هذه الأسلحة. ولكن هدف القضاء على هذه الأسلحة بشكل دائم يتطلب إرادة سياسية من الجميع، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن معاهدة عدم الانتشار تشكل صكا قانونيا أساسيا لنزع السلاح النووي، والمادة السادسة فيها لا تزال سارية. إنه جزء لا يتجزأ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا يجب أن تعتبره بعض الدول الأطراف فيها أمرا هامشيا. إن الاتفاقات السياسية الناتجة عن توافق الآراء في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ يجب أن تطبق بتدرج وشفافية ودون تمييز بين أجزائها.

فيما يتابع العالم عملية إصلاح الأمم المتحدة، علينا أن نواصل استكشاف الفرص للدفع إلى الأمام بالحوار حول نزع السلاح ومنع الانتشار في سياق الأمم المتحدة بحيث نضع الأسس عند البدء في العمل الحقيقي. وعلى اللجنة الأولى بالتحديد، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، أن تلعب دورا محوريا وأن تتحمل المسؤولية الرئيسية في تعزيز ومتابعة كل تدابير نزع السلاح، بما في ذلك السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قدّم لنا سفير إندونيسيا تحليلا موسّعا ومفصّلا للوضع في مجال الأسلحة النووية، وكان بيانه بمثابة استنفار حقيقي لنا لنسعى إلى تحقيق التقدم وإحراز نتائج ملموسة في هذا المجال.

أعطي الكلمة الآن للسيد جيفري إبرهاردت.

السيد إبرهاردت (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أشارك اليوم في هذه المناقشة. إن مثل هذه اللقاءات توفر فرصة طيبة للحوار بشأن القضايا الأمنية الهامة وكذلك، على ما آمل، تلقي مزيدا من

الواقع بتسريع برنامج تفكيك الرؤوس الحربية بمعدل بلغ تقريبا ١٥٠ في المائة وهي لا تأمل فقط في الاحتفاظ، بهذا المعدل العالي من التفكيك بل في تجاوزه أيضا. أما فيما يتعلق بالمواد الانشطارية المستخدمة في إنتاج الأسلحة، فقد أوقفت الولايات المتحدة إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب عام ١٩٦٤ وإنتاج البلوتونيوم لأغراض صنع السلاح عام ١٩٨٨، مما أدى إلى إغلاق آخر مفاعلاتنا لإنتاج البلوتونيوم عام ١٩٨٩. والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة قد استبعدت من مخزونها الدفاعي ٣٧٤ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب و ٥٩ طنا متريا من البلوتونيوم. وسيتم تحويل كل تلك المواد لتصبح وقودا للمفاعلات المدنية.

هذه الحقائق لا تحكي إلا طرفا من قصة إنجازات الولايات المتحدة ولا تحكي قصة بلايين الدولارات التي أنفقتها الولايات المتحدة لمساعدة روسيا على حماية مخزونها من المواد الانشطارية والتخلص منها. كل ذلك أصبح ممكنا بفضل التزام الرئيس بوش بتحقيق قوة ردع ذات مصداقية بأقل عدد ممكن من الأسلحة النووية تتماشى مع احتياجاتنا الأمنية الوطنية، بما فيها التزاماتنا تجاه حلفائنا. وتماشيا مع توجيهات الرئيس، نتج عن استعراض الوضع النووي في الولايات المتحدة الحد من اعتمادنا على الأسلحة النووية، واضعين بذلك الخطوط العريضة لاستراتيجية تضع ثقلنا أكبر على الأسلحة والدفاعات التقليدية. ونتيجة لهذا الاستعراض للوضع النووي نسعى الآن لتقليل اعتمادنا على الأسلحة النووية لأغراض الردع الاستراتيجي.

بعد هذا الاستعراض الموجز لـ "رياضيات نزع السلاح"، دعوني أنتقل إلى الموضوع الأوسع حول كيفية استدامة التقدم المحرز في نزع السلاح، أو بمعنى آخر كيف يمكن لنا هيئة البيئة الملائمة للأمن العالمي كما تصورها

لا رغبة لي في تكرار ما ذكره في ذلك اللقاء. إلا أنني، مراعاة للذين لم يتمكنوا من الاشتراك في تلك المناسبة، سأذكر هنا بعض النقاط البارزة المتعلقة بالجهود التي نبذلها في سعينا إلى تقليص حجم الأسلحة النووية ومخزونها في آن معا وكذلك، وهذا هو الأهم، الدور الحديث الذي تؤديه الأسلحة النووية في استراتيجية الردع الأمريكية. وعلى أثر ذلك، سأركزُ حلّ بياني على القضية الأكبر، ألا وهي معرفة الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي خلق الظروف المواتية لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة الذرية.

إن ما حققته الولايات المتحدة من تقليص لمخزونها من الأسلحة ومن المواد الانشطارية المستعملة في تصنيعها على حد سواء يعتبر إنجازا هائلا. وحين نبلغ الأرقام المنصوص عليها في معاهدة موسكو، ستكون الولايات المتحدة قد خفضت أسلحتها النووية المنشورة في حالة العمليات بنسبة ٨٠ في المائة مقارنة بأكبر عدد كان يجوزتنا خلال الحرب الباردة. وسيكون لدينا آنذاك أدنى عدد من الأسلحة في مخزوننا منذ عهد إدارة أيزنهاور - وبكلمات أخرى قبل أن يولد العديد ممن هم في هذه الصالة اليوم، وقبل بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار بزمان طويل. وتماشيا مع هذه التخفيضات، تواصل الولايات المتحدة إجراء تقليص هائل في وسائل إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك تفكيك آخر أحدث صواريخنا باليستية العابرة للقارات "حافظ السلام" في عام ٢٠٠٥، والسحب الوشيك من الخدمة لكل قذائفنا الانسيابية المتقدمة المجهزة برؤوس نووية.

وخلافا للانتقادات المتكررة، فإن الولايات المتحدة، كما أكد ذلك خبراء الإدارة الوطنية للأمن الوطني في المجال النووي، لم تكتف بوضع الرؤوس الحربية على الرفوف. إننا في واقع الأمر نقوم بتفكيك أعداد كبيرة من الرؤوس الحربية ونفعل ذلك بوتيرة متسارعة. لقد قامت وزارة الطاقة في

بعض الأفكار بشأن ذلك. كذلك أصدرت الولايات المتحدة سلسلة من الأوراق المفصلة حول قضايا نزع السلاح قبل انعقاد اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٧ وهي أوراق لا تكتفي فقط بأن تضع أمام الجمهور سجل وموقف الولايات المتحدة في مجال نزع السلاح ولكنها أيضا تشرع في رسم الخطوط العريضة لكيفية تمكين المجتمع الدولي من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وضمان استدامة ذلك.

هذه المواقف المعلنة تركز على الحاجة لإحراز قدر أكبر من التقدم في المجال الحيوي المذكور في ديباجة معاهدة عدم الانتشار، ألا وهو التخفيف من حالات التوتر وتعزيز الثقة بحيث يسهل إيقاف تصنيع الأسلحة النووية والتخلص منها. وبكلمات أكثر وضوحا، لا بد من الحد من الأجزاء التنافسية بين الأمم التي يمكن أن تجعل صنع الأسلحة النووية والاحتفاظ بها يبدو طريقة حكيمة في السعي نحو تحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

ولا تزال الولايات المتحدة تشدد على أن العوامل الأخرى مهمة أيضا: ضمان الامتثال الثابت للالتزامات في مجال عدم الانتشار، ومنع الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل، والتخلص من كل الأشكال الأخرى لأسلحة الدمار الشامل التي قد تجعل من الأسلحة النووية عامل ردع مفيد، وتطوير وسائل كفيلة بالاستجابة لاحتياجات الردع الاستراتيجية بطرق غير نووية، ودور الصواريخ الباليستية والدفاعات الأخرى في احتواء مخاطر الخروج على نظام نزع السلاح، وأهمية خلق نظام ليس قادرا على كشف هذا الخروج فحسب، بل على الردع عنه، وإذا، لزم الأمر، على الرد عليه أيضا. ومن خلال التركيز بصورة أقل على مناقشة المسائل الأكثر تواترا "كيف نفعل ذلك" بشأن مراقبة المواد الانشطارية، أو التحقق من إجراءات التخفيضات في منظومات الأسلحة أو القضاء عليها ماديا، وزيادة التركيز

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي من شأنها أن تساعد على التخلص من الأسلحة النووية.

يبدو أن هناك اهتماما عظيما هذه الأيام بالمسائل الشائكة التي تبرز حينما يسعى المرء للتفكير في هذا الأمر بصورة جدية. وجاء واحد من أبرز علامات ذلك الاهتمام من خارج الدوائر الحكومية بصدور مقالة افتتاحية في صحيفة "وول ستريت جورنال" في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بقلم وزير الخارجية الأسبق جورج شولتز ووزير الدفاع الأسبق وليام بيرري، ومستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر والسناتور السابق سام نون ومن الجانب الآخر من الحرب الباردة السابقة تحدث أيضا ميكائيل غورباتشوف، الرئيس السوفياتي السابق.

وقد تحدث أيضا للجمهور مسؤولون أمريكيون حاليون بشأن هذه المواضيع. وعوضا عن إعداد قوائم طويلة بالتدابير التقليدية الواجب اتباعها في موضوع تحديد الأسلحة، ركزنا في تعليقاتنا على التحديات الأدق والأكثر أهمية المتعلقة بكيفية توفير الشروط الاستراتيجية التي تجعل من الممكن والمرغوب فيه من وجهة نظر الحائزين على الأسلحة النووية التخلص من ترساناتهم. ومعنى آخر، إن تركيز الولايات المتحدة لا ينصب على التدابير الواجب اتخاذها لتحديد الأسلحة النووية والتخلص منها بقدر ما ينصب على الظروف التي يمكن أن تجعل مثل هذه المهام ذات الصبغة الآلية والتقنية نسبيا شيئا واقعا، أي على التحديات العملية المتمثلة في جعل نزع السلاح النووي أكثر خيارات السياسات المدروسة تحقيقا للاستقرار.

وعلى سبيل المثال، طالبت سفيرتنا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، كريستينا روكا، زملاءها بالتفكير بطريقة واقعية في كيفية تهيئة مناخ يجعل من غير الضروري لأي كان الاعتماد على الأسلحة النووية لضمان أمنه، وطرحت عليهم

ومن الجلي أنه يتعين الترحيب بهذا العمل بقدر ما يحاول بإخلاص التصدي للقضايا العديدة التي يثيرها نزع السلاح. ومن الأمور المشجعة للغاية أنه يبدو الآن أن الناس يحاولون معالجة هذه التحديات. وفي الواقع فإنني أشك في أنه حتى أولئك الذين يعتقدون أن نزع السلاح النووي أمر مستحيل، يمكن أن يجدوا هدفا مشتركا على الأقل في أحد الجوانب الهامة مع أولئك الذين يسعون لتحقيق نزع السلاح. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يشجع كلا الفريقين على لفت الانتباه الجاد للتحديات العملية في مجال السياسة التي قد تثار بالضرورة في حالة إقامة عالم خال من الأسلحة النووية واستدامته. وأتصور أن يتوقع المتشككون في مسائل نزع السلاح أن تبرز الدراسة الجدية لتلك المسائل صعوبة الإجابة عليها، وإذا كان هؤلاء المتشككون على صواب في تقييمهم لاستحالة تحقق نزع السلاح أو عدم استصوابه، فمن المفترض أن يساعد هذا الاهتمام الجاد على إطفاء جذوة الحماس لنزع السلاح، بنزع سلاح غير المسلحين، إن جاز القول. وبالمخالفة لذلك، تعدُّ دراسة تلك المسائل، بالنسبة للمناصرين المتحمسين لنزع السلاح، أمراً حيويًا لأن الإجابة عليها بطريقة عملية وواقعية هي السبيل الوحيد لتحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية.

ويمكن للحملات المناصرة والمناهضة على السواء الاتفاق على أهمية إيلاء اهتمام واقعي وعملي لمتطلبات نزع السلاح. ولا يوجد إلا المؤيدون غير الجادين لنزع السلاح - السفسطائيون الذين يهتمون به كأداة للانقلابات السياسية ضد الدول الحائزة للأسلحة النووية، بدلا من الاهتمام به كوسيلة لتحقيق أي شيء ببناء - الذين ينبغي أن يعزفوا عن السؤال عن تلك القضايا ومقارعتها.

وفي الختام، استحو لي أن أعرب مرة أخرى عن مدى سروري بوجودي هنا اليوم. ومهما قيل عن السياسة

على مسائل "لماذا نفعل ذلك" بشأن كيفية تهيئة الظروف الأساسية التي يمكن أن تجعل من نزع السلاح خيارا سياسيا معقولا، فإنني أعتقد أن المبادرات التي اتخذتها الولايات المتحدة تساهم إسهاما مهما في مناقشات نزع السلاح.

وبالفعل، يبدو أن هناك اهتماما متزايدا بإجراء دراسات أكثر واقعية وطابعا عمليا عن كيفية تحقيق نزع السلاح. فعلى سبيل المثال، ألقت مارغريت بيكيت، في آخر عمل رسمي قامت به بصفتها وزيرة خارجية بريطانيا، خطابا في حزيران/يونيه استشهدت فيه بمقالة افتتاحية لجريدة "وول ستريت جورنال"، رحبت بالمبادرات الأخيرة للولايات المتحدة بشأن نزع السلاح ودعت إلى اعتماد رؤية جديدة وإجراءات جديدة لا تهدف إلى خفض عدد الرؤوس الحربية فحسب، بل تحدد أيضا دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية. وأكدت بيكيت على أهمية الشفافية وتدابير بناء الثقة في العلاقات الاستراتيجية، ودعت إلى تحقيق المزيد من التقدم فيما وصفته بأنه العمل الدبلوماسي الشاق بشأن الظروف السياسية الأساسية، أي التوصل إلى حل لمصادر التوتر المستمرة في العالم من أجل المساعدة على إعطاء زخم جديد لنزع السلاح النووي على المستوى العالمي.

ووجهت وزيرة الخارجية بيكيت الانتباه أيضا إلى العمل الجاري الاضطلاع به في مجتمع هيئات الفكر، الذي تموله جزئيا الحكومة البريطانية، بهدف المساعدة على تحديد المتطلبات اللازمة للقضاء على جميع الأسلحة النووية، في نهاية المطاف، ومعالجة ما وصفته بأنه ربما يمثل أكبر التحديات جميعا: أي تحديد السبيل الذي يمكن أن نتبعه لإكمال عملية نزع السلاح النووي التي يمكن أن تمنع حدوث عوامل جديدة لعدم الاستقرار يمكن أن تضر بالأمن العالمي.

خلال مقارنته بمجموعة من الاحتمالات المستقبلية التي لا تتضمن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إنني لا أرغب الخوض في مناقشة طويلة بشأن مشكلة التبعية المعروفة جيدا، مثل الآثار غير المنظورة والآثار غير المتوقعة، والآثار المقصودة والآثار غير المقصودة والآثار الفعلية مقابل الآثار المتوقعة، ناهيك عما يُسمى أحداث البجعة السوداء، البعيدة عن الاحتمال إلى حد كبير، وإن كانت مدمرة بشدة لدرجة أنها تُبدد أي محاولات للتوافق مع الآثار غير المتوقعة لإجراءاتنا. وأشجعكم على قراءة كتاب نسيم نيكولاس طالب "البجعة السوداء: أثر ما هو بعيد كل البعد عن الاحتمال". إنه كتاب يستحق القراءة.

ومع ذلك أعتقد أنه من المفيد للغاية أن ننظر إلى استقرار النظام الدولي في سياق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وأن ننظر إلى العوامل المحفزة لنزع السلاح والعوامل المحفزة للانتشار، وأن نتوصل إلى بعض الأفكار عن كيفية زيادة إمكانية تحقيق عملية مستقرة لنزع السلاح إلى أقصى حد، وعن إيجاد وضع عالمي يزيد فيه نزع السلاح النووي من استتباب الأمن ويمكن أن نتعامل في إطاره مع الآثار غير المقصودة والآثار غير المتوقعة.

إذن، كيف يمكننا أن نتوصل إلى ذلك؟ أولا وقبل كل شيء، أعتقد أننا يجب أن نفهم ما نفعله اليوم. إننا نصف أمننا في مناطق كثيرة بأنه أمن مقترن بالأسلحة النووية. وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على ما لدينا اليوم من هذه الأسلحة، فإن مفهوم الأمن القائم على القدرة على تفجير المدنية إلى أجزاء صغيرة ليس بالمفهوم الذي يضرب بجذوره في استراتيجية للأمن طويلة الأجل.

ونعرف من دراسة سلوك البشر وغيرهم من الثدييات العليا أن مفهوم الأغنياء مقابل الفقراء يعتبر مصدرا أساسيا للصراعات، وأن الإطار الأمني القائم على عدم

النووية للولايات المتحدة، وعن رغبتنا في المشاركة في الحوار بشأن هذه القضايا وتوفير الكثير من المعلومات عن قواتنا المسلحة النووية وبنيتنا الأساسية النووية، فإن الولايات المتحدة تأتي هنا في المرتبة الأولى. وأتطلع إلى الإجابة على أسئلتكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إبرهاردت على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيدة باتريشيا لويس، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

السيدة لويس (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد دوارتي، على دعوتي للتكلم هنا اليوم. وإن ذلك لشرف عظيم وفرصة عظيمة لي.

وكما استمعنا للتو من المتكلمين الاثنين السابقين قام الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بمنع الانتشار النووي، في أوراق صدرت مؤخرا في اليابان ووُضعت على موقع وزارة خارجية الولايات المتحدة على شبكة الإنترنت، بتوجيه السؤال الأساسي التالي: إذا أردنا التخلص من الأسلحة النووية، كيف يمكننا أن نفعل ذلك بالاتساق مع القيم التي تقودنا إلى الاهتمام بنزع السلاح في المقام الأول؟

ويوجّه الدكتور فورد هذا السؤال لأن للعواقب أهميتها كما يقول عن حق. ومن الجلي أنه كأحد أتباع الفيلسوفة الأيرلندية والبريطانية العظيمة، إليزابيث أنسكومب، التي أسست المذهب الفلسفي الأخلاقي للتبعية، فإنه يتحدى اللوبي المؤيد لنزع السلاح - وبعبارة أخرى يتحدى جميع الحاضرين هنا في هذه القاعة - أن يقيس الآثار المتوخاة الناجمة عن عملية نزع السلاح النووي مقابل الآثار المترتبة على خيارات المستقبل الأخرى، ولا سيما للدفاع عن القدرة الأساسية لنزع السلاح النووي ومدى استصوابه من

الخيار وألقاه على القائم بالتجربة. ولم يقبل أن يأخذ الخيار لأن القرد الآخر حصل على العنب.

أعتقد أننا جميعاً نفهم تلك القصة جيداً. ويتبين من ذلك أن لدى جميع المجتمعات ترتيباً هرمياً، ومسألة الإنصاف قوة دافعة رئيسية وراء التماسك المجتمعي. ونشاهد الآن الكثير من التجارب التي تبين ذلك. ففي أي وضع جائر داخل ترتيب هرمي، هناك قبول بهذا الجور داخل الترتيب الهرمي، ولكن أينما توجد أوجه عدم المساواة أو ترتيب هرمي مدمر، يصبح الجور أمراً غير مقبول.

وأعتقد أن ما نراه الآن هو الافتقار إلى عنصر الاستدامة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويفسر ذلك على أنه يسمح لبعض الدول بحيازة الأسلحة النووية - ولن أشير إليها بالعنب، ولكن ربما يفعل ذلك البعض - ولا يسمح للبعض الآخر. فلا يسمح للآخرين بحيازة الأسلحة النووية.

إن ما لدينا في نظام الأمن الدولي هو ما نسميه "التوازن الديناميكي". وهذا لا يمثل حالة توازن ثابتة، بل حالة متغيرة باستمرار لكي تبقى على نوع من التوازن. والنظام الأمني المستند إلى محافظة بلدان قليلة على توازن القوة من خلال رعب الردع النووي المتصور حالة مؤقتة. والجانب السلبي لهذه الحالة هو أنها تضيف على الأسلحة النووية قيمة كبيرة، وبالتالي تحولها إلى هدف منشود لمن ينشدون القوة. وربما نكون فعلاً قد حولنا الأسلحة النووية بدون قصد إلى ولع بالهيمنة.

إن مناقشتنا اليوم تحظى بترحيب كبير. فيتعين علينا أن نطرح السؤال حول كيفية تهئية الظروف المناسبة لنزع السلاح النووي، وعلينا أن نطرحه بشكل مُلح، لأننا ربما وصلنا إلى نقطة حرجية - تلك التي أثارت المخاوف في الستينيات من مغبة الانزلاق إلى عالم يوجد فيه عدد أكبر

المساواة لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل. ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن عدم الإنصاف يُعد من الضغوط المجتمعية الشديدة.

وحضر مؤخراً عالم الثدييات العليا الدانمركي، فرانز دي وال، إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ليحدثنا عن الثقة والتعاون في مجتمع الثدييات العليا. وأخبرنا عن تجربة قاموا بها، وعرضها علينا على شريط فيديو. وأحثكم على مشاهدة موقع المدونة "الرؤية المتعمقة لزع السلاح" الذي يعرض هذا الموضوع. لقد وضع القائمون على التجربة قردين في قفصين جنباً إلى جنب، بحيث يستطيع كل قرد أن يشاهد الآخر من خلال القضبان. وقاموا بتعليم كل منهما حيلة بسيطة جداً. وكمكافأة لهما على تنفيذ الحيلة بشكل صحيح، حصل كل قرد على قطعة من الخيار. وقد أحب القردان الخيار، لذلك كانا سعيدين جداً؛ لقد قاما بتنفيذ الحيلة وحصولاً على الخيار. واستمر في أداء تلك الحيلة لبضعة أيام، حيث حصل كل قرد على قطعة الخيار وأكلها. وكان القردان سعيدين بذلك، كما كان القائمون على التجربة سعداء أيضاً.

وفي يوم من الأيام، قام القردان بتنفيذ نفس الحيلة، ولكن القائمين على التجربة أعطوا أحد القردين عنباً وأعطوا الآخر خياراً. وأخذ القرد الأول العنب وأكله وأحبّه. وبالطبع يختلف العنب عن الخيار؛ فهو يحتوي على نسبة عالية من السكر، وقيمة عالية من الطاقة وهكذا فهو أعلى قيمة. وأخذ القرد الآخر الخيار وأكله ونظر إلى القرد الأول وهو يأكل العنب وفكر - حسناً إنه لم يفكر في أي شيء، فالقردة لا تفكر، إنما بكل وضوح تراقب فقط. وبعد ذلك أجرى القائمون على التجربة نفس الحيلة مرة أخرى. ولكن في تلك المرة رفض القرد الثاني أن يأخذ الخيار ورماه. ورأى القرد الأول أن القرد الثاني رمى الخيار فالتقطه. الآن لديه العنب والخيار. وأجروا التجربة مرة أخرى، والتقط القرد

ومجددا في عام ٢٠٠٠، ولكن مع اتخاذ كل خطوة يتعين علينا أن نتحقق من التأثير الأمني لما نتخذه من إجراءات وبعد ذلك نقرر الخطوة التالية. ويمكن للولايات المتحدة والاتحاد الروسي أن يستمرا في تخفيض الأعداد التي في حوزتهما وأن يفعلا ذلك بسرعة أكبر؛ ولأن الأعداد الموجودة كبيرة، من غير المحتمل أن يؤثر ذلك إلى حد كبير على معادلة الأمن، ولكنه سيظهر حسن النوايا المطلوب حاليا. وأعتقد أن من الأهمية بمكان كذلك أن نرى تخفيضا في عدد الأسلحة النووية في البلدين فيما يتعلق بالأسلحة الطويلة المدى، أو ما نسميه الأسلحة الاستراتيجية، والأسلحة القصيرة المدى، التي يمكن أن نسميها الأسلحة التكتيكية.

وأعتقد أننا نتطلع حاليا إلى مستقبل تكون نقطة النهاية فيه هي التوصل إلى أعداد قليلة، وفي النهاية إلى الصفر، ومن المهم أن نضع خط الأساس للأسلحة النووية. وفي الوقت الحالي، لا يمثل هامش الخطأ بالنسبة للأعداد أمرا ضروريا في حالة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ولكن مع تناقص الأعداد، يصبح عدم اليقين أكثر أهمية، ومع الوصول إلى الصفر - إن حدث ذلك على الإطلاق - يكون وجود أسلحة نووية مخبأة مزعزا للاستقرار بشكل استثنائي.

ولذلك، علينا أن ننشئ آليات لبناء الثقة في المرحلة الحالية لكي نتأكد من أعداد الأسلحة النووية التي في حوزتنا، وما هو عدد الأسلحة التي تخلصنا منها، ومن ثم ما هو عدد ما تبقى. نحن نحتاج إلى معلومات جيدة قابلة للتحقق منها، يمكن أن تكون لدينا بها ثقة عالية، وينبغي لتلك المعلومات أن تكون مكتملة للمعلومات المتأنية من المصادر الأخرى، بوصفها مساراً مستقلاً للمعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بطرق أخرى.

جدا من الحائزين للأسلحة النووية. وهو سؤال عاجل، أيضا، لأننا نقف على عتبات عالم يشهد توسعا مثيرا في إنتاج واستعمال الطاقة النووية في الأغراض المدنية. وهذا يثير مشاكل جديدة فيما يتعلق بالسلامة والأمن، ويتعين إنشاء أنظمة جديدة لإدارة الاستخدام المتزايد للمواد الانشطارية وللحد من أخطار الانتشار.

ومن الواضح أن المسار الذي يسلكه العالم حاليا مخوف بالمخاطر، ولكن هذا صحيح دائما. وإن لم نسلط طريق نزع السلاح النووي، فقد نجد أنفسنا في الطريق نحو عالم الانتشار النووي، ليس اليوم أو غدا، بل في غضون عشر سنوات أو ما يقارب ذلك. وأعتقد أن الدليل على العلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لم يكن أوضح في أي يوم مضى مما هو الآن.

إن ما يمكن أن نفعله هو أن ننظر إلى طائفة من أنواع المستقبل المحتمل. ففي بعضها قد تكون هناك نقطة نهاية لإزالة الأسلحة النووية، وفي البعض الآخر قد تكون هنالك نقطة نهاية أكثر قربا. وقد يكون في بعض أنواع المستقبل عدد أكبر من الحائزين للأسلحة النووية - وربما أكبر كثيرا - وربما سيكون عالم المستقبل حاليا من الوضع القائم، ولكننا أيضا لا نستطيع أن نستثني وجود ذلك. ولكل واحد من عوالم المستقبل المحتملة تلك، يمكننا أن نأتي بجملة من التحليلات الأمنية المستندة إلى فهمنا الحالي. والأرجح أننا سنكون على خطأ في معظم الأحوال لأن العالم يتغير ونحن نغير ما نفعل، وبالتأكيد لا يمكننا أن نكون عاملا في الأحداث البالغة التأثير والبعيدة الاحتمال التي يمكن أن تقع.

ويبدو لي أن مسار العمل الأمثل هو التصميم على السير نحو نزع السلاح النووي، وفقا لما تم الاتفاق عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذاتها، وفي عام ١٩٩٥

هناك لإزالة الحاجة المتصورة للأسلحة النووية، لكيلا نشجع على الانتشار النووي دونما قصد. وإني أتساءل عما إذا كان ينبغي أن يكون هناك سؤال حول إذا ما كان نزع السلاح هو الذي يؤدي حالياً إلى تشجيع الانتشار النووي الإقليمي وزيادة انعدام الأمن الإقليمي. ويتعين على تلك الدول الواقعة تحت ما يسمى المظلات النووية أن تعيد النظر بالفعل في استراتيجياتها الأمنية من أجل تهئية ودعم تهئية الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية.

إن خفض أعداد الأسلحة النووية إلى مستويات متدنية جداً هو أحد أصعب الفصول في عملية التحول، وينبغي أن ننظر في ذلك بعناية فائقة. وكما ذكرت، فإن أعداد الأسلحة النووية تكتسب أهمية متزايدة كلما انخفضت تلك الأعداد، ويمكن لزيادة سلاح نووي واحد أو اثنين أن تؤثر كثيراً على بناء الثقة وظروف بنائها.

ويتعين علينا أن نتصدى على نحو جاد لمسائل الخروج عن الاتفاقيات، وكيف نمنع ذلك، ونستعد لمواجهة، وكيف نرد عليه. كما يتعين علينا أن ننظر في استدامة إزالة الأسلحة النووية. وليس مجدياً أن نصل إلى تلك الغاية لنكتشف أننا لا نستطيع المحافظة عليها، مما سيؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن. وينبغي أن نستعد لتحقيق ذلك العالم، وأن نفعل ذلك من خلال اتفاقات سياسية وفنية على حد سواء. وأوصي بشدة أن تتبع نهج اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل بنفس الطريقة التي حققنا بها تحريم الأسلحة البيولوجية والكيميائية. إننا ما زلنا في خضم عملية إزالة الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، ولكنها مع ذلك محرمة في القانون الدولي. وأعتقد أن هذا النهج سيمكننا من إزالة تلك الأسلحة واستدامة إزالتها.

وهناك بعض الأفكار المثيرة للاهتمام حول طريقة التعامل مع الخروج عن الاتفاقات. وإحدى تلك الأفكار

وكجزء من هذا الجهد، نحتاج، كذلك إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة وبعض تدابير الشفافية. وهناك طائفة واسعة من الإمكانيات. فهناك نهج أحادية، وبيانات أحادية، ونهج ثنائية ونهج متعددة الأطراف. وأريد أن أقترح إحدى توصيات اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل التي عملت فيها حتى العام الماضي، وهي وقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفه تدبيراً من تدابير بناء الثقة من جانب الأطراف التي تنتجها حالياً لصنع الأسلحة النووية، وأعني بالتأكيد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، ثم الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأود أن أقترح أيضاً كتدبير لبناء الثقة أن ننظر في إيجاد وسائل خلاقية، يمكن من خلالها تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأعتقد أن هذا سيساعد فعلاً على تهئية الظروف لمزيد من المناقشة لموضوع نزع السلاح النووي. وما يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء الثقة في عملية نزع السلاح هو نوع التدابير التي تساعد على تهئية ظروف من شأنها أن تمكننا من تحقيق نزع السلاح النووي.

وعلياً أيضاً أن نتصدى لبعض المسائل الشائكة والصعبة فعلاً التي تشكل أسباباً جذرية لانعدام الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بانعدام الأمن الإقليمي، كما هو الحال في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا، وهكذا. ويجب أن نحاول جاهدين إزالة الظروف التي تؤدي لاندلاع الحرب، لكيلا ننظر نحو الأسلحة النووية من أجل المحافظة على توازن الرعب بين البلدان، إن شئتم، وبالتالي نهى الظروف لنزع السلاح.

وهناك موضوع آخر صعب حقاً لا بد من التصدي له، وهو موضوع البلدان الواقعة تحت ما يسمى المظلات النووية. ومرة أخرى، نحن بحاجة إلى التصدي للأمن الإقليمي

وثمة فكرة أخرى تمثل تدبيراً مؤقتاً، في مرحلة الخفض إلى مستويات متدنية وقبل بلوغ مستوى الصفر، وهو إنشاء مصرف للأسلحة النووية. ويمكن أن يكون هذا المصرف مكاناً خاضعاً لرقابة دولية، حيث يمكن للبلدان الحائزة أسلحة نووية أن تودع أسلحتها، تحت رقابة دولية، ولكنها تستطيع أن تسحبها في فترات الأزمات. وهناك كثير من المشاكل والمسائل المرتبطة بذلك، ويسرني أن أناقشها. غير أنها يجب أن تُعتبر تدابير مؤقتة في طريقها إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وإن كان هذا هو الاتجاه الذي يجب أن نسلكه، فإن من الأمور الحاسمة توفير الدعم لتدابير مؤقتة كهذه، وإعمال الفكر فيها بكل عناية. وهنا أعود إلى الاقتراح الذي قدّمه وزير خارجية المملكة المتحدة والذي أشير إليه، أعني اقتراح إنشاء مختبر لنزع السلاح. إن هذا بالضبط هو المكان الذي يمكننا أن نختبر فيه بعض تلك الأفكار والخيارات المتنوعة. وأرى أنه شيء نرحب به ترحيباً حاراً.

والواقع أننا قد نكون على أعقاب عالم يسوده الأمن، وقد اعتنق من الرعب الملازم للأسلحة النووية، بل - ومن يدري - عالم محرر من الصراعات الكبرى العنيفة. وما دام يمكننا تصور ذلك، فإنه يمكننا تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة لويس على بيانها النابض بالحياة. لقد طرحت أسئلة كثيرة، وفكرت على غرار ما نفكر فيه. وأعطينا بعض الأجوبة، التي أرجو أن تشاطرها وفود كثيرة هنا، ستتاح لها، بلا شك، فرصة الرد على ما طرحته من أسئلة كثيرة.

أعلّق الآن الجلسة الرسمية للانتقال إلى اجتماع غير رسمي ل طرح الأسئلة والإجابة عنها.

التي مفادها أن يكون للأمم المتحدة قوتها النووية تحت سيطرة مجلس الأمن. وتلك فكرة جديّة طرحت قبل عقود، وأعتقد أنها فكرة تتسم بالجنون، ولكنني أردت أن أعرضها لأجل الشفافية والنزاهة.

وهناك فكرة أخرى، عندما تصل الأعداد إلى مستويات منخفضة، تتعلق بوجود دفاعات صاروخية. وهذه فكرة قدمها جونثان شيل في كتابه الإلغاء. وكما نعلم، وقبل الوصول إلى نقطة النهاية تلك، فإن الدفاعات الصاروخية يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار، وهي بالتأكيد عالية التكلفة، وربما لا يمكن الاعتماد عليها، ولكن عند الوصول إلى نقطة الصفر، فمن الممكن في ظل عالم خال من الأسلحة النووية أن تكون عامل استقرار. وسيعتمد ذلك على طريقة نشرها وإلى أي مدى ستكون متعددة الأطراف من حيث التصرف فيها.

وهناك مسألة أخرى هي مسألة الإجراءات الوقائية. وأعتقد أن الناس يتخذون إجراءات وقائية فيما يتعلق بالأسلحة النووية في النظام الدولي حالياً. ومن الواضح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتخذ إجراءات وقائية، والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مناطق التوتر الشديد تفكر في اتخاذ تلك الإجراءات. وما سيحدث كلما مضينا قُدماً هو أن الإجراءات الوقائية ستزداد. وإدارة مسألة الإجراءات الوقائية بدون التسبب بعدم الاستقرار ستكون عملية بالغة الصعوبة. وبالتأكيد أن الدول النووية وتلك الحائزة لها ستبقي على قدرات البحث العلمي لفترة طويلة. وحيث أن ذلك سيحدث، يتعين علينا أن نجد طريقة لإدارة ذلك. وبمرور الوقت، يصبح ذلك الوضع غير قابل للاستدامة لأن المعرفة الضمنية - المعرفة الهندسية لطريقة الصنع الفعلي - ستعرض للضياع.

التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وفي العام الماضي، اعتمد ١٦٧ بلدا - وهي أغلبية ساحقة، بما في ذلك بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية - مشروع القرار هذا مرة أخرى. ويدل ذلك على أن المجتمع الدولي يؤيد تأييدا واسع النطاق لنهجنا، الذي يدافع عن تحقيق عالم ينعم بالسلم والأمان، ويخلو من الأسلحة النووية، عن طريق اتخاذ جميع الدول مزيداً من الخطوات العملية والتدابير الفعالة. وترى اليابان أن من الأهمية بمكان اعتماد مشروع القرار هذا بتأييد الأغلبية له، بغية تعزيز الزخم صوب نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، الذي أوجدته الانطلاقة الناجحة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، هذا العام.

وفي هذه المرحلة، أود أن أقدم بعض الأمثلة على التدابير العملية والفعالة المقترحة في القرار الذي قدمته اليابان. أولاً، ترحب اليابان بالتقدم المطرد الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، في تخفيض ترسانتهما النوويتين. غير أنه من الواضح أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود الملموسة لتخفيض الترسانات النووية، طالما أن ما يقدر بـ ٢٧ ٠٠٠ من الأسلحة النووية ما زالت موجودة.

وتشجع اليابان بشدة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التنفيذ الكامل لمعاهدة خفض القدرة الهجومية الاستراتيجية، والقيام بتخفيضات للأسلحة النووية بمعدلات تتجاوز النسب المنصوص عليها في المعاهدة، بصورة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ومن هذا المنطلق، تولي اليابان اهتماما كبيرا للمحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن الترتيبات المزمع وضعها بعد انتهاء العمل بمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية عام ٢٠٠٩، ونرحب بالمواقف الإيجابية التي أعرب عنها البلدان في البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٥ واستأنفت الساعة ١٧/٣٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): خلال هذا الجزء من الجلسة، سنستمع إلى ثلاثة أو أربعة متكلمين، حسبما يسمح به الوقت المتاح لنا. فنحن نقترّب من الساعة ١٨/٠٠، التي تشكّل نقطة نهاية عملنا.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إنني أقدر تقديراً كثيراً المناقشات المثمرة والمهمة للغاية. فقد طُرح عدد من الاقتراحات والمسائل القيّمة التي ينبغي أن ننظر فيها في المستقبل بجدية شديدة، كلما فكرنا في وضع برامج تتعلق بالأسلحة النووية. وبناء على ذلك، في هذه المناقشة المواضيعية، أود أيضاً أن أقدم آراءنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

تؤمن اليابان إيماناً عميقاً بأن قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بترع السلاح النووي، استناداً إلى نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكّل شرطاً ضرورياً لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وبعبارة أخرى، كما أشارت إلى ذلك وزيرة الخارجية آنذاك في المملكة المتحدة، السيدة مارغريت بكيث، في خطابها الرئيسي الذي ألقته في ٢٥ حزيران/يونيه، إن نزع السلاح يشكّل الصفقة الكبرى التي أبرمتها معاهدة عدم الانتشار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وبالتالي، على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفّذ تنفيذاً كاملاً التزاماتها بموجب المادة السادسة، وأن تبذل مزيداً من الجهود لنزع السلاح، بإصرار متجدد على بناء الثقة بين الدول، وتشجيع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، ومن ثم، إيجاد بيئة أمنية دولية سلمية.

واستناداً إلى تلك القناعات، ستقدّم اليابان إلى اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن نزع السلاح، بعنوان "تحدد

الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذه السنة، لا شيء يمنعنا من البدء، دون شروط مسبقة، بمفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد نجح مؤتمر نزع السلاح، هذه السنة في صياغة مجموعة من التدابير تتركز حول الوثيقة CD/2007/L.1، ومشروع بيان رئاسي ومقرر، CD/2007/CRP.5 و CD/2007/CRP.6، من شأنهما توفير ولاية مناسبة لكل بند من بنود جدول الأعمال الرئيسية الأربعة، واستنادا إلى تلك المجموعة، كان المؤتمر على وشك التوصل إلى توافق في الآراء. وهذه الصفقة هي في الوقت الراهن الاقتراح الأكثر واقعية من بين الاقتراحات المعروضة على مؤتمر نزع السلاح، وتمثل أفضل تسوية مستطاعة. ونود أن نؤكد على الأهمية الكبرى التي نوليها للتوصل إلى توافق في الآراء في السنة المقبلة بشأن برنامج عمل يستند إلى اقتراح الصفقة، والبدء في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويندرج أيضا ضمن اختصاصات اللجنة الأولى مسألة النظر في متابعة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعد العنصر الحاسم الآخر لتحقيق عالم ينعم بالسلام والأمن وخال من الأسلحة النووية. وغني عن القول إن عدم انتشار الأسلحة النووية عامل له أهمية حاسمة من أجل تهيئة بيئة مواتية لتعزيز نزع السلاح النووي.

وفيما يتصل بالتجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، نحث بقوة ذلك البلد على أن يسارع على الفور بالامتنال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، تؤكد اليابان أهمية اعتماد إجراءات المرحلة الثانية لتنفيذ البيان المشترك المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي بمقتضاه وافقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تعطل جميع المنشآت النووية الموجودة حاليا والخاضعة للتخلي عنها بموجب البيان وبموجب اتفاق

وعلاوة على ذلك، من الضروري المضي قدما بشفافية في تلك الجهود لتخفيض الأسلحة النووية. وعلى سبيل المثال، نشيد بإعلان الولايات المتحدة مؤخرا عن زيادة معدل تفكيك الأسلحة النووية. ونرحب بالعروض المستندة إلى أرقام حقيقية، التي قدمتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى، بشأن ما اتخذته من تدابير لنزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع اليابان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إيلاء المزيد من الاهتمام لتعزيز الشفافية في نزع السلاح. وكتدبير انتقالي بانتظار الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولتفادي اندلاع حرب نووية طارئة، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا أن تخفض حالة الاستنفار القصوى لمنظومات الأسلحة النووية بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية قصوى باعتبارها تدبيراً عملياً لنزع السلاح النووي. ويشكل توقيع ١٧٧ بلدا على المعاهدة وتصديق ١٤٠ بلدا عليها مؤشرا على أنها تضطلع بدورها باعتبارها المعيار الدولي لحظر التجارب النووية، المقبول على نطاق واسع. ولكي تدخل حيز النفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - التي اعتمدت قبل ١١ سنة - نحث مرة أخرى البلدان التي لم توقع و/أو لم تصادق على هذه المعاهدة الهامة لنزع السلاح، لا سيما الدول الواردة في المرفق العاشر، على القيام بذلك دون تأخير. وعلاوة على ذلك، بانتظار البدء بنفاذ المعاهدة، من المهم أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تنضم بعد لمعاهدة عدم الانتشار الوقف الاختياري لتجارب التفجيرات النووية.

إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ستحد من الأسلحة النووية من الناحية الكمية، تدبير هام لنزع الأسلحة النووية، وتدبير ينبغي للمجتمع الدولي أن يتناوله الآن. ونود أن نشير إلى أنه، بالنظر إلى المناقشات المركزة في

نزع السلاح وعدم الانتشار، وتبذل اليابان بنشاط جهودا على شتى المستويات. ونعتزم مواصلة تنفيذ مبادرات جديدة لتدعيم تثقيف الجيل القادم، الذي سيتحمل تبعات مستقبلنا.

وفي يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عرض مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وقناة HBO في هذه القاعة فيلم وثائقي عنوانه "ضوء أبيض/مطر أسود"، أخرجه السيد ستيفن أوزازكي. وأعتقد أن الكثيرين الذين شاهدوا هذا الفيلم الوثائقي شعروا مباشرة بالدمار الذي تخلّفه القنابل الذرية وبالكرب الذي ألمّ بالهياكوشا (الناحون من القنبلة الذرية)، ضحايا تلك القنابل. وستواصل اليابان العمل بلا كلل لتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية، إيماننا منها بضرورة عدم تكرار مأساة هيروشيما وناغازاكي على الإطلاق.

السيد تشانغ دونغ - هي (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني جدا أن أتكلّم بعد جلسة مفيدة لاستشارة الأفكار. وأنا متأكد من أن هذه المناقشات ستقدم لنا مادة جيدة للتفكير.

منذ الإخفاقات المسلّم بها صراحة التي ألمّت بالمؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، كان هناك نقد متزايد بأن نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف قد بلغ مرحلة التخبّط. بيد أننا شهدنا مؤخرا بعض التطورات الإيجابية في أوساط نزع السلاح وعدم الانتشار.

وعلى إثر اعتماد المقرر بشأن آلية الرصد وخطة العمل في المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي عقدته الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نجح المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في اعتماد إعلان ختامي. ووافق أيضا على إنشاء

١٣ شباط/فبراير. وكجزء من هذه الإجراءات، وافقت أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تعطيل منشآتها الثلاث في يونغبيون وأن تقدم بحلول ١٣ كانون الأول/ديسمبر إعلانا كاملا وصحيحا عن جميع برامجها النووية، وفقا للاتفاق المؤرخ ١٣ شباط/فبراير.

بيد أن اعتماد إجراءات المرحلة الثانية ليس إلا خطوة واحدة نحو التنفيذ التام للبيان المشترك الصادر عن محادثات الأطراف الستة التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وترى اليابان ثمة حاجة إلى الاضطلاع بالمزيد من الأعمال في محادثات الأطراف الستة كي يتسنى التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية. وستواصل اليابان العمل مع الشركاء الآخرين في محادثات الأطراف الستة صوب التنفيذ التام للبيان المشترك برمته.

أما فيما يتصل بإيران، ترى اليابان أن خطة العمل التي جرى الاتفاق عليها في آب/أغسطس بين إيران وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خطوة استشرافية ترمي إلى حل القضايا النووية. وتعرب اليابان عن أملها في أن تتعاون إيران بإخلاص مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لخطة العمل بغية حل القضايا المعلقة. وفضلا عن ذلك، لا بد أن تبذل إيران جهودا إضافية لتستعيد ثقة المجتمع الدولي وذلك بتنفيذها على النحو الأوفى لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن مجلس الأمن دون مزيد من الإبطاء.

وأخيرا، وبما أن نزع السلاح وعدم الانتشار هما قضيتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالأمن القومي، تدرك اليابان ضرورة استدامة بذل الجهود عبر عدد من الأجيال كي يتسنى تحقيقهما. ولذلك من الأهمية بمكان أن نقدم لأجيال المستقبل معارفنا وخبراتنا وأمانينا المتعلقة بهذه القضايا. ومن هذا المنظور، تولي اليابان أهمية كبرى للتثقيف في مجالي

والدول غير الحائزة لأسلحة نووية تتمثل في أن تنفذ الدول الحائزة لأسلحة نووية بإخلاص التزاماتها بموجب المادة السادسة، حسبما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمري عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تخفيف القلق البالغ الذي تشعر به الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ومن شأن تقديم ضمانات أمن كافية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تتمثل على النحو الأوفى لالتزاماتها بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن يقدم لها حافزا على الامتناع عن حيازة أسلحة الدمار الشامل.

لقد احتُفل في الشهر الماضي بالذكرى السنوية الحادية عشرة لإقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن دخولها حيز النفاذ ما زال هدفا بعيدا، بالرغم من تكرار الطلب إلى جميع الدول التي لم تصادق بعد على المعاهدة أن تبادر إلى المصادقة عليها دون إبطاء. وكما صرح الأمين العام بان كي - مون في رسالة له بمناسبة الذكرى السنوية الحادية عشرة حيث قال "ليس هذا وقت الاحتفال ولكنه وقت إعادة التركيز على الاضطلاع بالعمل النبيل الذي يتعين علينا القيام به في المستقبل لتحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ". ولا بد أن نأخذ بالحسبان أن إطالة أمد المأزق قد تؤدي إلى إغراء بعض الدول بإجراء تجارب نووية، ومن ثم تلحق الضرر بقواعد حظر التجارب، التي هي أساس هام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا يمكننا أن نبالغ في تأكيد أهمية إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بوصفها الخطوة المنطقية التالية. لأنها تشكّل الضامن لعدم انتشار الأسلحة النووية. فحسب، بل أيضا بوصفها مقدمة لنزع السلاح النووي. بيد أن مؤتمر نزع السلاح مصاب بالشلل منذ فترة طويلة، وغير قادر على البدء في مفاوضات موضوعية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وحدة لدعم التنفيذ ووافق أيضا على برنامج عمل فيما بين الدورات. وعُقد أول اجتماع للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، الذي يعتبر أيضا بأنه شكّل بداية ميمونة للدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفضلا عن ذلك، وبالرغم من عدم التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل، يُعتقد بأن مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، قد استفاد إلى حد كبير بالإنجازات التي تحققت في العام الماضي بفضل التمكن من إجراء مناقشات بناءة ومنظمة وموضوعية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أداء الرؤساء الستة والمنسقين السبعة الناجح والفعال. ونعتقد بأن هذه التطورات الإيجابية ستقدم زحما جديدا وتعزز الطاقات لإنعاش جهدنا المشترك في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار.

ولنزع السلاح النووي أهمية بالغة. إذا أردنا أن نضمن وجود نظام فعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية كمقابل لتنازل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية عن السعي من أجل الحصول على أسلحة نووية. وبالرغم من إحراز تقدم كبير حتى الآن بصدد تخفيض الترسانات النووية، لا تزال الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية تمتلك ما يزيد عن ٢٦ ٠٠٠ من الرؤوس النووية.

والواقع أنه ما زالت هناك ثغرة مفاهيمية كبيرة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية فيما يتصل بإنجازات الدول الحائزة لأسلحة نووية من حيث التخفيضات النووية. وأفضل طريقة لسد هذه الثغرة ولاستعادة الثقة بأنواعها بين الدول الحائزة لأسلحة نووية

وأحرز مزيد من التقدم في الجولة التي أجريت مؤخرا من المحادثات السادسة المعقودة في بيجين في الشهر الماضي، وتم اعتماد اتفاق بشأن إجراءات المرحلة الثانية لتنفيذ البيان المشترك الذي ينص على وقف العمل في المرافق النووية الأساسية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في يونغيون، والإعلان، على نحو تام وسليم، عن جميع البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قبل نهاية هذا العام. وعلاوة على ذلك، قد يمكّننا الانتهاء بنجاح من عملية الإيقاف وإصدار إعلان في الإطار الزمني المحدد، من الدخول في مرحلة التفكيك في العام القادم.

وستظل الحكومة الكورية تتعاون بصورة وثيقة مع الأطراف ذات الصلة من أجل التنفيذ السلس للاتفاق والتقدم المقبل في المحادثات السادسة. وسنبذل، علاوة على ذلك، كل جهد ممكن من أجل أن تمضي عملية المحادثات السادسة إلى ما يتجاوز حل المسألة النووية لكوريا الشمالية، ومن أجل تحويل تلك المحادثات إلى آلية متعددة الأطراف للحوار بشأن الأمن في شمال شرقي آسيا.

ومرة أخرى، إن الفرصة متاحة لنا لتغيير مسار الإحباط واستمرار الجمود في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبما أن الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار تقرر عقدها في العام القادم، فينبغي لدورة اللجنة الأولى هذه السنة أن تضاعف الجهود من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة ومثمرة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بعبارتي للرئيس الأمريكي الراحل ج. ف. كينيدي:

”أرجو منكم أن تتوقفوا وتفكروا لوهلة ماذا سيعني وضع أسلحة نووية بين أيدي كل هذه الأطراف، أيدي البلدان، الكبيرة والصغيرة، المستقرة

وفي هذا الصدد، نرحب بمشروع المقرر المقدم من الرئيس في هذه السنة إلى مؤتمر نزع السلاح. ويجدوننا الأمل في أن يقدم لنا أساسا جيدا للبدء في المفاوضات في عام ٢٠٠٨. وفي غضون ذلك، نظرا للحاجة الماسة إلى الحد من إنتاج المواد الانشطارية، نحث جميع الدول التي تملك أسلحة نووية على إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والامتنال له، ريثما يبدأ العمل بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيساعد ذلك بالتأكيد على تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الدول.

وعلى الرغم من النكسات والتحديات التي واجهتها معاهدة عدم الانتشار، فإنها ما زالت تشكل حجر الزاوية للجهود المبذولة من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وهي بحاجة ماسة لمواصلة تعزيزها وتقويتها. وبالإضافة إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق عالمية الامتنال لمعاهدة عدم الانتشار، ينبغي أن نسعى أيضا لكي يتم على النطاق العالمي تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار المترتبة على المعاهدة من خلال تعزيز المعايير العالمية المتصلة بالضمانات والتحقق. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة العالمية في نظام معاهدة عدم الانتشار من خلال تعزيز آلياته المعنية بالرصد والتحقق.

ويسرني سرورا جداً أن أبلغكم بالطفرة التي تحققت مؤخرا في المسألة النووية لكوريا الشمالية. فقد شكلت المحادثات السادسة الأداة الرئيسية لحل المسألة النووية لكوريا الشمالية. وأحرزت هذه العملية تقدما كبيرا منذ انطلاقها عام ٢٠٠٣. واتفقت الدول الست، في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على مخطط لتجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ودفع اتفاق الإجراءات الأولية، الذي تم التوصل إليه في شباط/فبراير من هذا العام، بذلك التوافق في الآراء خطوة أخرى إلى الأمام، ونص على إجراءات محددة لتنفيذ البيان المشترك.

ومنذ عام ٢٠٠٥، شهد نظام عدم الانتشار تطورات مختلفة نود أن نستعرضها بإيجاز.

أولا، فيما يتعلق بترع السلاح النووي، يجب أن نلاحظ أنه على الرغم من القيام ببعض التخفيضات، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقوم ببرامج لتطوير أو استبدال ترساناتها النووية. ويبدو أن بعضها لم يعد يعترف بما تحقق من إنجازات في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وفي ذلك السياق، نلاحظ بقلق أن بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية لم تؤيد في العام الماضي - ولأول مرة - في هذه الجمعية العامة بالذات، القرار الداعي إلى التفاوض بشأن أداة متعددة الأطراف ملزمة قانونا، تمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وعلاوة على ذلك، لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. وتأمل سويسرا أن يكون المؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بفيينا، قد شجع الدول، التي لا بد من مصادقتها للبدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، على القيام بذلك. كما تأمل سويسرا أن يحظى مشروع القرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، الذي قدمته نيوزيلندا بتأييد واسع النطاق في هذه الدورة للجمعية العامة.

ثانيا، أنتقل لمسألة عدم الانتشار. فقد شهدت القضايا الإقليمية، بخلاف ذلك، بعض التطورات المشجعة. واتفقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع إيران على خطة عمل لمعالجة المسائل العالقة. وعلى الرغم من أن تلك العملية لن تستطيع حل ملف إيران النووي برمتها، فإنها، مع ذلك، ووفقا لعبارات السيد البرادعي شخصيا - استثمار في السلام. وتوجد زحما جديدا علينا أن ندعمه. كما تؤمن سويسرا بأنه لم يتم استخدام كامل الإمكانيات الدبلوماسية

وغير المستقرة، المسؤولة وغير المسؤولة، المنتشرة في جميع أرجاء العالم“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سويسرا.

السيد شترويلي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): دخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هذا العام، مرحلة جديدة بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، في أيار/مايو ٢٠٠٧ بفيينا. ولسوء الطالع، دخلت الدورة الأولى المأزق ذاته الذي شهده المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وبالمثل، عمقت المناقشة المواضيع التي شهدناها الهوة بين المصالح المتضاربة للدول الأطراف. فمن جهة، شددت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على بقاء وتيرة نزع السلاح النووي، وركزت الدول الحائزة للأسلحة النووية، من جهة أخرى، على الانتشار. وأخيرا، تشكل الشواغل الرئيسية في مجال الطاقة للدول التي تخشى من فرض القيود على وصولها التكنولوجي النووية، توجها يبعث على الانزعاج. غير أنه يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة نجاح عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار التي ستواصل بجنيف في أيار/مايو ٢٠٠٨.

ومنذ إنشاء معاهدة عدم الانتشار وهي تتميز بالآراء التوفيقية. وبينما تصل فلسفة الحلول التوفيقية هذه إلى حدها، لم يتم الوفاء ببعض الالتزامات، وتثبت بعض التطورات أن توجهه الحالي يتمثل في عدم الاعتراف بالإنجازات بعد الآن. غير أن سويسرا ما زالت ترى أن معاهدة عدم الانتشار هي الأداة المتعددة الأطراف الوحيدة القادرة على الاستجابة لمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ووفقا لذلك، نولي أهمية بالغة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة في أقرب وقت ممكن.

هنا. ونتيجة لذلك، نشجع الأطراف المعنية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

وشهدت المسألة النووية المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية، منذ بداية عام ٢٠٠٧، تطورا مبشراً. وترحب سويسرا بالاتجاه البناء الذي أبانت عنه الأطراف المعنية، وتأمل أن تكمل عملية تجريد شبه الجزيرة الكورية كلياً من الأسلحة النووية بالنجاح قريباً. وترحب سويسرا أيضاً بالمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وقد شارك بلدي في الاجتماع الثالث لذلك المحفل الذي عقد في أستانا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وتؤمن سويسرا أنه ينبغي إيلاء الأولوية في مجال نزع السلاح النووي لاتباع نهج تدريجي وواقعي ذي أهداف يمكن تحقيقها. وفي ذلك السياق، يلاحظ بلدي أن المناقشات في مؤتمر نزع السلاح هذا العام لم تؤد إلى البدء بمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الرغم من أنها كانت جوهرية بصورة خاصة. وسويسرا لن تدخر وسعاً في المحافظة على الزخم الذي شهدناه هذا العام في مؤتمر نزع السلاح صوب توفير ولاية للتفاوض، بدون شروط مسبقة، لعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وسويسرا، بالتعاون مع السويد وشيلي ونيجيروا ونيوزيلندا، قد أعدت مشروع قرار معنون "خفض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية". ونرى أن مشروع القرار، الذي أشير إليه في الخطوات الثلاث عشرة لعام ٢٠٠٠، يتسق مع اتخاذ نهج عملي وواقعي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ما زال يوجد ستة متكلمين في قائمتي. وسنستمع إليهم في جلسة بعد ظهر غد. وأرجو من الوفود أن تكون مستعدة لعرض مشاريع قراراتها